

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٢٧

الجمعة، ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد دجاني	(إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	ألمانيا	السيد شولتز
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد أوغاريلي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد سيت هول
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد المنيع
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

## جدول الأعمال

الحالة في السرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): ها نحن أمام منعطف آخر في النزاع السوري حيث يدفع المدنيون تكلفة حرب لا تنتهي. لقد كنا هنا من قبل: في حلب والغوطة الشرقية وفي محافظة الرقة. واليوم، من إدلب، حيث يواجه ٣ ملايين من المدنيين الخطر.

وحتى الآونة الأخيرة أدت مذكرة التفاهم الروسية - التركية الموقعة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، إلى خفض العنف بشكل كبير في شمال غرب الجمهورية العربية السورية. بيد أننا الآن، نشهد زيادة الأعمال القتالية في الميدان. وإذا استمر التصعيد، ودُفع بالمجموع إلى الأمام، فإننا نجازف بحدوث تداعيات إنسانية كارثية ومخاطر تهدد السلام والأمن الدوليين. ولذا نرحب الأمام

المتحدة بالإعلان الصادر في ١٥ أيار/مايو والمتعلق بفريق عامل تركي - روسي كوسيلة لإعادة وقف الأعمال العدائية في شمال غرب الجمهورية العربية السورية. والحاجة ماسة إلى التعاون.

لقد تابعت الأمم المتحدة مع بالغ القلق تفاقم العنف بشكل خطير في منطقة تخفيف حدة التوتر في شمال غرب سورية، والتي تشمل القوات الحكومية السورية وحلفاءها، وقوات المعارضة المسلحة، وهيئة تحرير الشام المدرجة كجماعة إرهابية في قائمة مجلس الأمن. وفي الفترة بين شباط/فبراير وآذار/مارس، تلقينا تقارير عن استئناف شن الغارات الجوية بواسطة الحكومة السورية على منطقة تخفيف حدة التوتر داخل إدلب، وتصعيد هيئة تحرير الشام لغاراتها عبر الخطوط على القوات الحكومية، وتبادل القصف بقذائف الهاون والصواريخ. وبتنا نتلقى تقارير عن شن هيئة تحرير الشام لهجمات على المناطق الحكومية، بما في ذلك القاعدة الجوية الروسية.

وفي ٨ آذار/مارس، شرعت تركيا، بالتنسيق مع الاتحاد الروسي، في تسيير دوريات داخل المنطقة المجردة من السلاح. لقد رحبنا بتلك الدوريات المنسقة، التي خففت من تصاعد العنف إلى حد ما. بيد أنه، فيما عدا ساعات أو مناطق سير الدوريات استمرت الهجمات من كلا الجانبين وزادت زيادة كبيرة في أواخر نيسان/أبريل.

وفي ٦ أيار/مايو، بدأت القوات الحكومية هجوما برياً، أفادت التقارير بأنه شمل دعماً جويًا روسياً، وفُتح على جبهتين - واحدة في شمال حماة والأخرى في شمال شرقي اللاذقية. وفي ١٥ أيار/مايو، كانت الحكومة قد استولت على العديد من المدن في شمال حماة داخل المنطقة المجردة من السلاح.

وتفيد تقارير تركيا بأن اثنين من جنودها أصيبا بجروح في ٤ أيار/مايو بسبب قصف الحكومة لمركز مراقبة تركي في شمال حماة. ومع اقتراب القتال من مركز المراقبة أفادت التقارير بشن غارات من جانب الحكومة السورية والقوات الروسية بالقرب من المركز.

وبناء الطمأنينة والثقة. وينبغي أن نعمل معا لدعم إعادة الالتزام الروسي التركي بوقف إطلاق النار في إدلب. ويمكننا بعد ذلك العمل من أجل استعادة وقف إطلاق النار على نطاق البلد والتركيز على النهوض بخريطة الطريق السياسية الواردة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة للإفراج عن المحتجزين وتوضيح مصير الأشخاص المفقودين. وتفيد التقديرات المتعلقة بعدد المحتجزين والمفقودين منذ عام ٢٠١١ بأنها تتجاوز بكثير ١٠٠ ٠٠٠ شخص. إن أكبر إسهام وحيد يمكن تحقيقه الآن على نطاق واسع يكون بإطلاق سراح الأطفال والمسنين والعجزة والنساء.

لقد أحرز تقدم كبير نحو انعقاد لجنة دستورية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة. وتواصل الأمم المتحدة التشاور مع الأطراف بشأن مجموعة عناصر تعالج تكوين اللجنة ونظامها الداخلي بحيث تكون مقبولة لدى كل من الحكومة وهيئة المفاوضات السورية المعارضة. ويمكن بالحلول الوسط، المضي قدما، كما يمكن أن تساعد تلك الخطوة في إطلاق عملية سياسية أوسع نطاقا. ويعد التعاون الدولي ودعم عملية جنيف أمرا بالغ الأهمية إذا أريد للمبعوث الخاص بيدرسن إنجاز ولايته.

إن الصراع في سورية معقد ولكن هناك سبيل للمضي قدما.

فلنرصد الصفوف اليوم للقيام بالخطوة الأولى لكي ندعم بسرعة على الفور تخفيف التوتر ووقف العنف في إدلب الكبرى والعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي يلي التطلعات المشروعة للشعب السوري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اشكر السيدة دي كارلو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

ومنذ أواخر نيسان/أبريل، أفادت التقارير بأن هذا التصعيد في العنف أدى إلى قتل وجرح أكثر من ١٠٠ من المدنيين، وتشريد أكثر من ١٨٠ ٠٠٠ من السكان. إن هذا القصف الجوي، وإلقاء البراميل المتفجرة على المناطق المأهولة بالسكان أمر يثير الإنزعاج. لقد أعطبت أو دمرت الضربات الجوية والبراميل المتفجرة والقصف العديد من المرافق الصحية والمدارس في منطقة إدلب الكبرى، وكان العديد منها قد أُخرج من مناطق النزاع بواسطة الأمم المتحدة. كما أُبلغ عن قصف منطقة تخفيف حدة التوتر في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، بما في ذلك قصف بالصواريخ على مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين.

وندعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال القتالية واحترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين. ونحن ندين جميع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، ولا سيما المرافق الطبية والمدارس، ونحث الأطراف على احترام سلامة وحياد العاملين في المجالين الصحي والإنساني. وقد دعا الأمين العام إلى تهدئة الوضع على نحو عاجل، وحث الأطراف على تجديد التزامها بالكامل لترتيبات وقف إطلاق النار الروسية - التركية. وحث الدول الضامنة لمسار أستانا، ولا سيما تركيا وروسيا، على ضمان القيام بذلك. وأود أن أكرر بقوة هذا النداء اليوم.

إن التصعيد الحالي يذكرنا مرة أخرى بالحاجة الملحة إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع. إن المجتمع الدولي موافق على ضرورة تناول وجود هيئة تحرير الشام في إدلب ولكن مع وجود ٣ ملايين مدني في أماكن قريبة، لا يمكن السماح لمكافحة الإرهاب بأن تلغي الالتزامات بموجب القانون الدولي.

وقد وضع المبعوث الخاص بيدرسن أولويات للعملية السياسية. وأعرب المجلس عن دعمه للجهود التي يبذلها. وإلى جانب الضرورة الملحة لإنهاء العنف الحالي في شمال غرب سورية، نحن بحاجة إلى تنشيط المسار السياسي الذي تيسره الأمم المتحدة. ويجب أن نواصل الحوار المستمر مع الأطراف،

بعد مرور أيام قليلة، ازدادت وتيرة الهجمات بدرجة أكبر، مع وقوع بعض أعنف الأعمال القتالية في فترة عام تقريبا. وقد اطلع مدير العمليات المجلس مرة أخرى يوم الجمعة الماضي على أثر الضربات الجوية والبراميل المتفجرة والهجمات البرية والقصف. بالأمس، بعد موجة أخرى من الهجمات بالبراميل المتفجرة من طائرات الهليكوبتر، وشن غارات جوية، وقصف كثيف وهجمات برية وهجمات مضادة قدم نائب منسق الشؤون الإنسانية الإقليمي تحديثا عن الحالة لفرقة العمل الإنسانية التابعة لمجموعة الدعم الدولية السورية في جنيف. وفي الأسابيع الثلاثة الماضية، تلقينا تقارير تفيد بأنه قُتل ما يصل إلى ١٦٠ شخصا. وشُرد ما لا يقل عن ١٨٠.٠٠٠ شخص، ويكتظ ملايين الأشخاص في منطقة صغيرة جدا، ١٨٠.٠٠٠ في غضون ثلاثة أسابيع.

في حين أن العديد من الناس قد انتقلوا إلى المخيمات، هناك أكثر من ٨٠.٠٠٠ شخص لم يجدوا مكانا يذهبون إليه. ولذلك فهم ببساطة يفترشون حقولا مفتوحة أو يستظلون بالأشجار. ولدنا الآن تقارير تفيد بأن ثلاث مستوطنات تضم أشخاصا من المشردين داخليا تتعرض للهجوم. وقبل ثلاثة أيام، أفيد بأن هجوما وقع بالقرب من سوق في جسر الشغور أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ثمانية مدنيين وإصابة ثلاثة آخرين. وقد تضررت أو دُمرت نحو ١٧ مدرسة، وأُغلق العديد من المدارس، ولم يتمكن أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ طالبا من إجراء امتحاناتهم المدرسية.

كذلك تأثرت المناطق الواقعة غرب حلب وشمال حماة التي تسيطر عليها الحكومة بالأعمال القتالية، مما أسفر عن وقوع إصابات بين المدنيين. وفي ١٤ أيار/مايو، أصابت الصواريخ مخيم النيرب المكتظ بالسكان من اللاجئين الفلسطينيين في حلب، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن تسعة مدنيين وجرح ١١ آخرين. وتحاول الوكالات الإنسانية مساعدة الأشخاص

السيد لوكوك (تكلم بالإنكليزية): شهدت الأسابيع الثلاثة الماضية تصعيدا مميّتا للصراع في شمال غرب سورية. وما يرح الأمين العام يحذر من ذلك منذ شهرين. ففي بيان صحفي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (SG/SM/19208)، شدد الأمين العام على "أنه من الضروري للغاية تجنب معركة شاملة في إدلب". وحذر من أن ذلك من شأنه أن "يطلق العنان لكابوس إنساني لا مثيل له مما رأيناه [في سورية]". وعندما اطلعت أعضاء المجلس هنا في ١٨ أيلول/سبتمبر، قلت إن شن هجوم عسكري شامل يمكن أن يؤدي إلى "أسوأ مأساة إنسانية في القرن الحادي والعشرين" (انظر S/PV.8355، صفحة ٥). وعلى الرغم من تحذيرنا، فإن أسوأ مخاوفنا أصبحت حقيقة تتجسد أمامنا.

كما أوجزت السيدة دي كارلو من فورها، تقدر الأمم المتحدة أن ثلاثة ملايين نسمة يعيشون في منطقة تخفيف التوتر في شمال غرب البلد. وحتى قبل التصعيد الأخير، كانوا من بين هؤلاء الناس أضعفهم في سورية، ولا سيما وجود مليون طفل و ١,٣ مليون شخص فروا إلى إدلب من أنحاء أخرى من البلاد. وتخضع المنطقة الآن إلى حد كبير لسيطرة هيئة تحرير الشام، وهي جماعة إرهابية محظورة. وبالطبع، فإن المدنيين الأبرياء يفوق عددهم عدد المسلحين.

مع تصاعد الصراع، نقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس كل شهر. في ٢٧ آذار/مارس، نبّه مدير العمليات في مكثي المجلس إلى الارتفاع المفزع في عدد الضحايا في صفوف المدنيين والتشريد بسبب القتال، وأفاد بأنه قُتل ٩٠ شخصا، وبأنه شُرد ما يقرب من ٩٠.٠٠٠ شخص (انظر S/PV.8493). وفي ٢٤ نيسان/أبريل (انظر S/PV.8515)، اطلعت نائبي أعضاء المجلس هنا على زيادة أخرى في الغارات الجوية والقصف، اقترن بشن هجمات في منطقة تخفيف التوتر، وأن الهجمات انطلقت من هذه المنطقة إلى مناطق تقع تحت سيطرة الحكومة. ووصفت كيف قُتل حوالي ٢٠٠ شخص منذ شباط/فبراير، وزاد عدد المشردين حديثا إلى ١٢٠.٠٠٠ شخص.

المحاصرين في القتال، ولكن الضغط على الاستجابة بلغ حده الأقصى. فقد تم توزيع مخزونات جاهزة من المواد الغذائية على ١٠٠٠٠٠ شخص منذ بداية هذا الشهر. ويجري توزيع الخيام وغيرها من المواد الواقية على ٢٥٠٠٠ شخص، ولكن كما أخبرنا المجلس من قبل، فإن التوغل العسكري الكامل سيتغلب على كل قدرة على الاستجابة لتلبية احتياجات الناس. ونحن نقرب بسرعة من هذا السيناريو.

أشعر بالقلق البالغ إزاء عدد الهجمات التي تضر بالمرافق الطبية أو تدمرها. ولست بحاجة إلى تذكير المجلس بأن المرافق

الطبية محمية بصفة خاصة بموجب القانون الإنساني الدولي. ومنذ ٢٨ نيسان/أبريل، حددت منظمة الصحة العالمية والجهات الفاعلة الصحية ما لا يقل عن ١٨ مرفقا تضررت أو دُمرت جراء الغارات الجوية أو القصف، أو غير ذلك من ضروب القتال. وجميعها تقع داخل ما يسمى بمنطقة تخفيف التوتر. وفي أعقاب هذه الهجمات، تكاد تكون جميعها غير صالحة للاستعمال حاليا، بما في ذلك مستشفى في لطمانة، في محافظة حماة، هوجم في ٢٨ نيسان/أبريل؛ وفي ٢٨ نيسان/أبريل هوجم مستشفى في قلعة المضيق في محافظة حماة؛ وفي ٣٠ نيسان/أبريل تعرض للهجوم مركز للرعاية الصحية الأولية في هببت، في محافظة إدلب؛ وفي ١ أيار/مايو تعرض للهجوم مركز للرعاية الصحية الأولية في قسطون، في محافظة حماة؛ وفي ١ أيار/مايو هوجم وحدة دعم جراحية تابعة لمنظمة الصحة العالمية في منطقة كفر نبودة، في محافظة حماة؛ وفي ٢ أيار/مايو تعرض للهجوم مركز للرعاية الصحية الأولية في المضيق، في محافظة حماة.

أنا أعلم أن المجلس يقدر الإيجاز في البيانات، ولكن يمكنني أن الاسترسال في سرد قائمة هذه الهجمات لبعض الوقت.

واستمر هذا الاتجاه يوما بعد يوم. وأبلغت منظمة الصحة العامة والجهات الفاعلة الصحية عن وقوع ما مجموعه ٢٠ هجوما على تلك المرافق البالغ عددها ١٨ مرفقا، أي ما يعادل تقريبا

هجوم واحد في كل يوم على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية. وقد تم ضرب بعض المرافق مرتين. وثمة مستشفيات أخرى تغلق أبوابها خوفا من التعرض للهجوم. وهناك ما مجموعه ٤٩ مرفقا صحيا أوقفت أعمالها جزئيا أو كليا. وكان البعض منها يقدم في المتوسط كل شهر ما لا يقل عن ١٧١٠٠٠ استشارة طبية للمرضى الخارجيين ويُجري ٢٧٦٠ عملية جراحية كبرى. وكانت تلك المرافق تقدم المساعدة لأكثر من ١٤٠٠ امرأة في وضع حملهن كل شهر. أما الآن فهذه المستشفيات لا تقوم بتلك الأمور.

إن الهجمات العشرين كلها هجمات مؤكدة، باستخدام منهجية منظمة الصحة العالمية لفهرسة الهجمات على المرافق الصحية. ويعتمد هذا النظام على نظام الإبلاغ العالمي الذي وضعته المنظمة وعلى شبكة متخصصة من الشركاء في الميدان للتحقق مما حدث وتأكيده. وفي حالة الهجوم المبلغ عنه، يقدم هؤلاء الشركاء في الميدان تقريرا مفصلا عن الحادث. ثم تتحقق من ذلك منظمة الصحة العالمية، ويتم تفحصه مقابل مصادر إضافية. ولم تدرج في قائمة الهجمات المؤكدة سوى تلك التي تم تفحصها بالكامل وأكدتها مجموعة متنوعة من المصادر. وهذا النظام، بالمناسبة، هو الذي يُستخدم للإبلاغ عن هذه الهجمات من أفغانستان إلى اليمن. ويحظى بالاحترام على نطاق واسع.

وفي ضوء الأحداث التي وقعت في الأسابيع الثلاثة الماضية، طُرحت على مكثبي وعلي أنا شخصا أسئلة كثيرة من الدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة، والأطباء في المستشفيات، والأسر المتضررة من القتال. وسمحوا لي أن أخبر المجلس عن بعض من تلك الأسئلة، وبما يمكنني قوله في الرد عليها.

يسألون: من الذي يقصف كل هذه المستشفيات؟ وأجيب بأني لا أستطيع أن أقول شيئا، ولكن بعض هذه الهجمات على الأقل ينظمه بوضوح أشخاص لديهم إمكانية الحصول على

المعلومات ستستخدم ببساطة لاستهداف هذا المستشفى؟ هذا سؤال جيد. ونحن نفكر في الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من الأحداث الأخيرة فيما يتعلق بنظام تفادي التضارب، لأنه يشمل المرافق الصحية.

وما هي نصيحتكم لأولياء أمور الأطفال الذين يعيشون في منطقة تخفيف التوتر؛ هل يأخذون أطفالهم إلى المستشفى في حالة المرض أو الإصابة؟ هذا سؤال صعب للغاية. وأنا قلق للغاية بشأن تأثير ذلك على صحة الأطفال وسلامتهم، عندما يتم مهاجمة هذا العدد الكبير من المنشآت الطبية. وماذا كنتم ستفعلون لو أنكم آباء لأطفال يحتاجون للرعاية في المستشفى في ما تُسمى منطقة تخفيف التوتر في إدلب الآن؟ أنا أسف أن أقول إنني ببساطة لا أعرف الجواب. وأعبر عن أسفي الشديد للآباء الذين يجدون أنفسهم في هذا الموقف الرهيب. ألم يتخذ مجلس الأمن قراراً يشدد على حقيقة أنه ينبغي للبلدان ألا تقصف المستشفيات؟ نعم: القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) ينص على ذلك بشكل محدد.

أخيراً، السؤال الذي يُطرح علي هو: ما الهدف من اتخاذ مجلس الأمن لهذه القرارات إذا كانت الدول لن تمتثل لها؟ وهذا، سيدي الرئيس، سؤال جيد للغاية أيضاً. وبالطبع، فإنه ليس موجهاً لي حقاً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية):** أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المشاركين في وضع المسودات الأولى، وهم بلجيكا وألمانيا والكويت، الذين دعوا إلى عقد هذه الجلسة، بعد المشاورات التي جرت في الأسبوع

أسلحة متطورة، بما في ذلك سلاح جوي حديث وما يسمى بالأسلحة الذكية والدقيقة.

هل يتم استهداف مستشفياتنا عمداً؟ أقول إنني لا أعرف. إن من يعرف ذلك هم الأشخاص الذين يلقون القنابل. وما أستطيع أن أقول لهم هو أن هناك الكثير من الهجمات على تلك المرافق الصحية.

هل صحيح أنك تقدم تفاصيل عن مواقع المستشفيات من أجل حمايتها؟ وأجيب على ذلك، نعم، لدينا التزام بحماية الممتلكات المدنية، بما في ذلك المستشفيات، ينبع ذلك من القانون الإنساني الدولي. ونقدم تفاصيل عن بعض مواقع المستشفيات إلى أطراف النزاع حتى يتسنى لها الامتثال لتلك التزامات.

هل المعلومات المقدمة عن مواقع المستشفيات لا تستخدم في الواقع لحماية المستشفيات بل لاستهدافها؟ أجيب بأني لا أعرف ذلك. مرة أخرى، فإن الأشخاص الذين بوسعهم الإجابة على هذا السؤال هم من يلقون القنابل من الجو. ولم تتعرض العديد من المواقع المشمولة باتفاق تخفيف التوترات من غير المستشفيات للهجوم.

هل حدث هذا النوع من الحوادث قبل ذلك الوقت خلال الصراع السوري؟ نعم. وقد أثرت في العام الماضي، أنا والمبعوث الخاص آنذاك، ستافان دي ميستورا، مخاوف بشأن تنفيذ هجمات مماثلة في الغوطة الشرقية مع أعضاء المجلس الذين اعتقدنا أنهم قد تكون لديهم معلومات ذات صلة وربما يمنعون تكرار هذه الهجمات. فهل حصلنا على إجابات مرضية في ذلك الوقت؟ لم نتلق بعد إجابات كاملة عن الأسئلة التي طرحناها في العام الماضي.

فلو كنت منظمة غير حكومية تدير مستشفى، فلماذا سأرغب في تقديم تفاصيل لكم عن موقعي إذا كانت هذه



والقانون الدولي الإنساني. ونلتزم التزاماً راسخاً بمكافحة الإفلات من العقاب.

ونُذِّكر أيضاً بالقرارين ٢٢٨٦ (٢٠١٦) و ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، اللذين يدينان الهجمات على المستشفيات والمدارس، على التوالي. ونشعر بالجزع والصدمة بشكل خاص جراء التقارير عن شن هجمات على البنية التحتية المدنية، مثل المرافق الطبية التي تم الإبلاغ عن مواقعها بموجب آلية تفادي التضارب. وهذا يقوض بشكل خطير الغرض ذاته من مثل هذا الإبلاغ بوصفه أداة لزيادة أمن وقبول العاملين في المجال الإنساني في الميدان.

لقد كانت مذكرة التفاهم الروسية التركية الموقعة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ مهمة في خفض حدة التوتر في شمال غرب سورية. ونكرر دعوتنا إلى التنفيذ المستمر والكامل لترتيبات وقف إطلاق النار الواردة في المذكرة. ونُذِّكر بأن ٣ ملايين شخص، بمن فيهم مليون طفل، يعيشون في تلك المنطقة. ومن شأن شن هجوم واسع النطاق أن يؤدي إلى كارثة إنسانية في سورية والمنطقة. ويجب علينا، كمجلس، ألا نسمح بحدوث ذلك. إن الوقف الدائم لإطلاق النار في إدلب أمر بالغ الأهمية. ونحث جميع الأطراف على تجنب المزيد من التصعيد واستخدام نفوذها لتحقيق هذه الغاية.

ويجب إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بطريقة غير مشروطة وأمنة ودون تأخير وبلا عوائق وبشكل مستدام. ونود أن نحیی العمل البطولي للعاملين في المجال الإنساني في هذه الظروف الصعبة للغاية. وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة وفق المبادئ الإنسانية، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدات عبر الحدود وفقاً للقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، والتي تعتبر شريان الحياة لملايين الأشخاص في الجزء الشمالي الغربي من سورية.

أخيراً، وبينما نواصل نحن، كقائمين على الصياغة، متابعة الحالة في شمال غرب سورية عن كثب، فإننا نكرر دعمنا

الماضي، لمتابعة التصعيد العسكري المثير للقلق في منطقة تخفيف التوتربشمال غرب سورية. ونود أن نشكر وكيل الأمين العام، السيد مارك لوكوك والسيدة روزماري ديكارلو، على إبقائنا على اطلاع دائم على مختلف جوانب هذه الأزمة.

ونود أن نبدأ بالإعراب عن قلقنا العميق إزاء تصاعد العنف في شمال غرب سورية خلال الأسابيع القليلة الماضية، بما في ذلك القصف الجوي والقصف العنيف وما أُفيد عن استخدام البراميل المتفجرة. وقد أدى ذلك إلى فقدان أرواح العديد من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم عاملون في المجال الصحي، وأُجبر أكثر من ١٨٠.٠٠٠ شخص على مغادرة منازلهم. ونحن قلقون بشكل خاص إزاء الهجمات على البنية التحتية المدنية، كما سمعنا للتو، بما في ذلك على ١٨ مرفقاً صحياً توفر الرعاية لـ ١٧٠.٠٠٠ شخص، فيما أصبحت ١٧ مدرسة على الأقل غير قادرة الآن على تقديم خدماتها، مما يؤثر على ٤٨٠.٠٠٠ طالب.

إننا نقر بوجود عدد كبير من أعضاء منظمات مدرجة على قوائم الأمم المتحدة للمنظمات الإرهابية في إدلب. وندين بوضوح الهجمات العنيفة التي يشنوها. ولكن الحرب على الإرهاب لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبرر الهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية. ولا تُعفي عمليات مكافحة الإرهاب الأطراف من مسؤوليتها عن حماية المدنيين، ولا ينبغي أن تعرقل العمل الإنساني المحايد. واستخدام البراميل المتفجرة، في أي مكان ولكن بشكل خاص في المناطق المأهولة بالسكان، أمر غير مقبول على الإطلاق، لأنه يدل على استخفاف كامل بحياة الإنسان ويمثل استراتيجية عقاب جماعي.

ونُذِّكر، نحن المشاركين في الصياغة، جميع الأطراف بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني، استناداً إلى اتفاقية جنيف وبروتوكولاتها، بما في ذلك المبادئ الإنسانية لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويجب ضمان مساءلة أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان

هجوم عسكري في إدلب. وكان الأمين العام واضحا وضوحا جليا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ عندما قال إن من شأن الهجوم العسكري على إدلب أن يطلق العنان "لكابوس إنساني لا يماثل أيا مما شهدنا في النزاع السوري الغارق في الدماء". وكان وكيل الأمين العام لوكوك بنفس القدر من الوضوح في الماضي ومرة أخرى اليوم بشأن حجم الكارثة الإنسانية التي قد تنجم عن هجوم عسكري على إدلب.

وقد أكد الاتحاد الروسي لمجلس الأمن، باسم فريق أستانا، وكذلك لبلدي بشكل ثنائي على أعلى المستويات، أنه ملتزم بالحفاظ على وقف إطلاق النار الذي توصل إليه بنفسه. غير أن روسيا والنظام يبرران هجمتهما على المدنيين والمستشفيات، بأنها مكافحة للإرهاب. لقد دمرت الغارات ١٨ مرفقا صحيا. والأمر الأكثر مدعاة للقلق هو أن العديد من هذه المرافق كانت مدرجة على قائمة إزالة التضارب التي وضعها الاتحاد الروسي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

إن الشعب السوري في خطر شديد من أزمة إنسانية كارثية إن لم توقف روسيا ونظام الأسد تصعيدهما فورا ويجددا التزامهما بوقف إطلاق النار. وتعيد الولايات المتحدة التأكيد على أن أي تصعيد لأعمال العنف في شمال غرب سورية سيزعزع الاستقرار في المنطقة، وندعو الاتحاد الروسي إلى اتخاذ الخطوات التالية فورا، اعترافا بقدرته على التأثير على سلوك النظام الأسد.

أولا، يجب عليه أن يكفل التخفيف من حدة جميع الأنشطة العسكرية في المنطقة المجردة من السلاح في إدلب، وأن يجدد الالتزام بالتنفيذ الكامل لاتفاق سوتشي المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وهذا يعني الوقف التام لجميع الأعمال العدائية في المنطقة - انتهى الكلام.

ثانيا، يجب أن يكفل أن تستمر معونة الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود التي أذن بها القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) في

للمبعوث الخاص بيدرسن في جهوده الرامية للتوصل إلى حل سياسي في سورية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

**السيد كوهين** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام ديكارلو ولوكوك على إحاطتهما الإعلاميتين المثيرتين للقلق للغاية اليوم.

تعتقد الولايات المتحدة أن اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بين الاتحاد الروسي وتركيا في إدلب والمناطق المجاورة ضروري للغاية للحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

إن أرواح الملايين من المدنيين معرضة للخطر بسبب تزايد الأعمال العدائية من قبل روسيا والنظام على مدى الأسبوعين الماضيين في محافظتي إدلب وحماة.

ولا تزال هذه العمليات العسكرية المكثفة تزعزع استقرار المنطقة. وقد أدى التصعيد إلى مقتل أو جرح ما لا يقل عن ١٠٠ شخص وتشريد أكثر من ١٨٠.٠٠٠ شخص من ديارهم، كما سمعنا - بعضهم للمرة الثالثة أو الرابعة في ثماني سنوات من الحرب، فرارا من براميل نظام الأسد المتفجرة والغارات الجوية لروسيا والنظام. وقد أجبر القتال الأخير المدنيين على البحث عن الأمان في من مناطق أقرب إلى الحدود مع حليفتنا في منظمة حلف شمال الأطلسي، تركيا، وقد فاقت الموجة الجديدة من المشردين القدرة الاستيعابية لمخيمات النازحين في المنطقة. وقد عرض الهجوم العاملين في مجال المعونة والمرافق الإنسانية للخطر. وكذلك فإن القوات العسكرية التركية المنتشرة في الميدان لرصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار معرضة للخطر، إذ تعرض بعض أفرادها للإصابة بالفعل، كما سمعنا.

وظلت الأمم المتحدة والكثيرون في هذا المجلس يصعدون تحذيرات خطيرة لمدة عام بشأن نطاق المأساة التي قد تنتج عن



مدفعية ثقيلة وإلقاء البراميل المتفجرة بإشارة تجاه رهبية تجاه عملية الأمم المتحدة السياسية. واليوم، نود أن نرسل إشارة واضحة إلى نظام الأسد ومؤيديه، روسيا وإيران، بأنه لا يوجد حل عسكري للنزاع السوري. وإن الحل الوحيد هو انتقال سياسي، على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، أي وقف لإطلاق النار؛ وتكوين حكومة غير طائفية ذات مصداقية وشاملة تحترم حقوق الشعب السوري؛ ومراجعة دستورية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا للدستور الجديد، تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة جميع السوريين، بمن فيهم أفراد الشتات.

لقد ادعت روسيا مرارا أنها توافق على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في سورية. ويجب أن يبدأ حل سياسي سلمي ودائم لهذه الأزمة بحماية السكان المدنيين من العنف. ولذلك فإن الولايات المتحدة قلقة من أن التصعيد العسكري الأخير قد يكون محاولة من جانب نظام الأسد لتعطيل تشكيل اللجنة الدستورية والعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، ولتقويض الجهود الرامية إلى إحراز تقدم عملي على مسار الحل السياسي للنزاع. فهذا بالضبط هو المسار الخطأ الذي لا ينبغي سلوكه.

وأخيرا، لقد أوجزت ما يشكل الحل الوحيد للنزاع الذي أيده المجتمع الدولي وكل عضو من أعضاء مجلس الأمن. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بجهود المبعوث الخاص بيدرسن بشأن العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف، وبالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). فحياة الملايين ترهن بها.

**السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):**  
أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية.

سنستمع إلى ممثل تركيا فيما بعد، ولكنني أود أن أبدأ بالترحيب بجهود تركيا للتوصل إلى اتفاق سوتشي لوقف إطلاق النار في أيلول/سبتمبر. وكما رحبنا بذلك حينئذ، كذلك نرحب الآن بجهودها لاستعادة وقف إطلاق النار وتخفيف التوتر.

الوصول إلى السكان في إدلب، بما في ذلك في المنطقة المجردة من السلاح، بإمكانية وصول منتظمة ومستمرة ومن دون عوائق.

ثالثا، يجب أن يشجع دمشق على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان وصول العاملين في مجال الإغاثة بصورة آمنة ومن دون عوائق إلى المناطق المتضررة في إدلب.

رابعا، يجب عليه أخيرا أن يكفل ألا يستخدم النظام السوري الأسلحة الكيميائية في إدلب.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة جهود تركيا الرامية إلى تهدئة الحالة والحفاظ على اتفاق سوتشي لوقف إطلاق النار. والولايات المتحدة ليست وحدها في دعواتها لروسيا والنظام إلى الوفاء بالتزاماتهما بالحفاظ على وقف إطلاق النار. ونكرر البيان الهام الذي أدلى به وزير الخارجية التركي هذا الأسبوع، الذي يدعو النظام إلى وقف عدوانه العسكري في إدلب، فضلا عن الدعوات المماثلة من قبل شركائنا الأوروبيين. إن عزم الولايات المتحدة على تحميل نظام الأسد المسؤولية عن أي استخدام للأسلحة الكيميائية لا يتزعزع، ونذكر النظام وحلفاءه أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية، بما في ذلك غاز الكلور، سيقابل برد قوي وسريع.

إن مشاركة روسيا في هذا الهجوم أمر مقلق للغاية لأن العنف يهدد الفرصة التي نعتقد أنها سنحت في الأيام الأخيرة بفضل الضغط الدبلوماسي من قبل المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، لتحريك العملية السياسية من خلال إنشاء اللجنة الدستورية. وإعلان نظام الأسد في ٦ أيار/ مايو عن شن هجوم بري يتعارض مع هدف المبعوث الخاص المتمثل في التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص السيد بيدرسن لتشكيل اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن.

فمع اقتراب التوصل إلى اتفاق بشأن اللجنة الدستورية، يبعث قرار روسيا والنظام بدء ضربات جوية وإطلاق نيران

وجدت لضمان سلامتهم، أنهم من يتسببون في تدمير أنفسهم بسبب الاستهداف المتعمد من قبل النظام.

ولكن بما أننا نعلم أن روسيا وسورية هما البلدان الوحيدان اللذان لهما طائرات تحلق في المنطقة، أود أن أعرف ما إذا كانت الإجابة على سؤال السيد لوكوك هي القوات الجوية الروسية والسورية. وأعتقد أننا بحاجة إلى إجابات اليوم، وإذا كانت الإجابة هي القوات الجوية الروسية والسورية، فإنني أدعو السفيرين الحاضرين هنا كليهما أن يقدموا لنا تأكيدا بأن الهجوم سيتوقف، وبألا يجري المزيد من الاستهداف للمدنيين بهذه الطريقة في مرافق يجب على كل عضو في المجتمع الدولي حمايتها.

وأشار السفير البلجيكي أيضا إلى أن عمليات مكافحة الإرهاب ليست ترخيصا لشن الهجمات العشوائية على المدنيين. وأود أن أشدد على تلك النقطة أيضا. فهي منصوص عليها في اتفاقيات جنيف. وهي مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي الإنساني. فالتناسب والتمييز والضرورة مسائل هامة حقا، ولكننا لا نراها واضحة في إدلب كما يبدو.

وادعت روسيا أن ما يسمى ضرباتها الانتقامية لدعم النظام كانت بدقة العمليات الجراحية. وآمل ألا بحاجة إلى تلقي أي علاج طبي في موسكو إذا كانت دقة العمليات الجراحية تعني ما شهدناه فعليا في إدلب. فإما أن تكون هذه البيانات أو تلك الضربات هي التي تفتقر إلى الدقة.

ويجب على روسيا أن تكفل تقييد قواتها، وكذلك القوات الحليفة لها في دمشق بالقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات والقرارات التي وافقت عليها بصفتها عضوا في المجتمع الدولي وأحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.

وهناك سؤال آخر لفت انتباهي من وكيل الأمين العام: وهو ما السبب وراء عدم الامتثال للقرارات؟ وأعتقد أنه سؤال جيد جدا. وأرى أن لكل واحد من الآباء في إدلب الحق في

وأعتقد أننا سمعنا بوضوح شديد من وكيلي الأمين العام كليهما عما يجعل تلك المسألة ملحة. وكذلك أشكر الكويت على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة، التي تتضح ضرورتها.

فالحالة في إدلب أليمة بحيث إنني لن أكرر موقفنا المعروف جيدا بشأن العملية السياسية، التي لم تتغير، ولا بشأن الأسلحة الكيميائية. وأود أن نستخدم هذه الجلسة للتركيز على إدلب فقط، أي الكابوس في إدلب والمذابح التي تجري في إدلب. لقد طرح السيد لوكوك عددا من الأسئلة؛ وكما قال، فإن الأسئلة أكثر من الأجوبة. وسيكون من المفيد الحصول على بعض الإجابات من أجل سكان إدلب من هذه الجلسة اليوم.

وكما سمعنا، فإن هجوم النظام في شمال غرب سورية خلف ١٨٠ ٠٠٠ مشرد منذ ٢٨ نيسان/أبريل وحده والعديد من القتلى والجرحى. ومنذ ذلك اليوم أصيب، على الأقل، ١٨ مرفقا صحيا، بما في ذلك تسعة مراكز للعناية الصحية الأولية وتسع مستشفيات، و ١٧ مدرسة، في غارات جوية. وذلك انتهاك واضح للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) وللقانون الدولي الإنساني. وكما تساءل السفير البلجيكي: ماذا حدث لمبادئ التناسبية والتمييز والضرورة؟ ما هو الضروري؟ وما هو المناسب إزاء قصف ١٨ مرفقا صحيا، مع الأثر المدمر على السكان المحليين الذي حدده وكيل الأمين العام؟

إنني مهتمة بتأكيد السيد لوكوك أن الأمم المتحدة توافي أطراف النزاع بمعلومات مفصلة عن مواقع المستشفيات، وأشير ببالغ القلق إلى الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني التي ذكرها، والتي ينبغي ألا يستخف بها. وقد طرح السؤال التالي: من يقصف هذه المستشفيات؟ وأيها كان الفاعل فإنه قوة جوية حديثة بأسلحة دقيقة. هل يتم استهداف المستشفيات والمرافق الأخرى عمدا على الرغم من آليات إزالة التضارب؟ سيكون أمرا غريبا للغاية أن تجد المنظمات غير الحكومية والعاملين في مجال الصحة، الذين يقدمون إحصائيات إلى آلية يعتقدون أنها

وفي ذلك السياق، فإن المسؤولية الرئيسية عن ضمان الحفاظ على وقف إطلاق النار وفقاً لاتفاق إدلب يقع على الجهات الضامنة لعملية أستانا والوفاء بالالتزام الذي تعهدوا به في الاجتماع المعقود في ٢٦ نيسان/أبريل. وتدعو فرنسا روسيا على وجه الخصوص إلى الوفاء بالتزامها بالحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب والضغط بما يكفي على النظام في ذلك الصدد. وعلاوة على ذلك، أكرر أن فرنسا ستصدي بحزم في حالة استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى، ونحن على استعداد لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

وعليه، فإن حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني يشكلان أولوية مطلقة. وتشكل الآثار الإنسانية الناجمة عن تصاعد العنف مصدر قلق بالغ أيضاً. فقد شرد ما يزيد على ١٨٠.٠٠٠ شخص وتوفي ١٥٠ شخصاً وتعرضت ١١ مدرسة ١٨ مرفقاً طبياً للهجوم، بما في ذلك المستشفيات التي كانت خارج نطاق النزاع في السابق. وأكرر هنا أن فرنسا تدين بأشد العبارات جميع الهجمات على المستشفيات والعاملين في المجال الصحي، بوصفها جرائم حرب. وأكرر القول مرة أخرى أن حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والمجال الصحي، وكذلك حماية البنى المدنية الأساسية واجب يقع علينا جميعاً وهو غير قابل للتفاوض.

ولكيلا نخطئ التقدير: فالمهجوم الحالي لا يقتصر على مكافحة الإرهاب، وهو جزء من الاستعادة الوحشية للأراضي التي لا تزال خارج سيطرة النظام وحلفائه. ويسهم ذلك الهجوم في زيادة التهديد الإرهابي وانتشاره. وندعم تركيا في تكثيف جهودها الرامية إلى الحد من تأثير الجماعات الإرهابية. وفي جميع الأحوال، فلا يمكن استخدام مكافحة الإرهاب، التي تعد أولوية بالنسبة لنا جميعاً، لتبرير انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

وكما يرى الجميع، فإننا نواجه واقعا جديدا في سورية، ولا يزال مستقبه على المحك. وكيف يمكننا استعادة الثقة اللازمة

معرفة الإجابة عن ذلك السؤال. وهو ليس سؤالاً يتعلق بقيمة ٦٤.٠٠٠ دولاراً - كما تقول اللهجة المحلية. بل هو سؤال تبلغ تكلفته ١٦٠ روحاً بشرية في إدلب، وبلغت تكلفته حتى الآن ٤٠٠.٠٠٠ شخص منذ اندلاع النزاع في سورية.

**السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** بداية، أود أن أشكر السيد مارك لوكوك والسيدة روزماري ديكارلو على إحاطتيهما المفيدتين جداً. وبالنظر إلى الحالة المأساوية في سورية، لا سيما في الجزء الشمال الغربي منها، أود أن أشدد على ثلاث أولويات: الحاجة الملحة إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب، وواجب احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين بوصفه واجبا غير قابل للتفاوض، وضرورة التوصل إلى حل سياسي دائم على وجه الاستعجال.

ويجب أن تكون المحافظة على وقف إطلاق النار في إدلب أولويتنا القصوى. وتشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء الهجوم البري الذي شنه النظام السوري مؤخراً في المنطقة الشمالية الغربية، وكذلك عمليات القصف وإطلاق نيران المدفعية من قبل النظام وحلفائه. وتعد هذه الأفعال انتهاكاً صارخاً لاتفاق وقف إطلاق النار بين روسيا وتركيا، الذي تكرر تأكيده في البيان المشترك الصادر عن مؤتمر قمة اسطنبول المعقود في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

ولا تزال التقارير التي تفيد بانتهاء هذا الهجوم بحاجة إلى تأكيدها في الميدان. وسنحافظ على التحلي باليقظة في ذلك الصدد. ويجب ضمان الامتثال لوقف إطلاق النار على المدى الطويل. ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لمنع حدوث كارثة أخرى في الشمال الغربي. فحياة ثلاثة ملايين من المدنيين، بمن فيهم ١ مليون طفل، ما تزال معرضة للخطر. ولنقل مباشرة أنه يجب علينا أن نمنع تحول إدلب إلى حلب جديدة مهما كلف الثمن. ولن تترتب عن الهجوم عواقب إنسانية كارثية فحسب، بل سيشكل أيضاً خطراً جسيماً من حيث الهجرة وأمننا جميعاً من جراء انتشار الخطر الرئيسي الذي يسببه المقاتلون الإرهابيون.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة ونشكر وكيل الأمين العام ديكارلو ولوكوك على إحاطتهما القيمتين.

تشير الجمهورية الدومينيكية مع بالغ القلق إلى تزايد التصعيد العسكري في جنوب إدلب وشمال حماة في الجمهورية العربية السورية، مما أدى إلى مزيد من المعاناة والدمار والخراب للشعب السوري. وقد اعتُبرت هذه المنطقة تحديداً آمنة عقب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الاتحاد الروسي وجمهورية تركيا في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. ولكننا اليوم نرى كيف أدت الانتهاكات لهذا الاتفاق إلى تشريد أكثر من ١٨٠ ٠٠٠ شخص. ويتعرض حوالي نصف مليون شخص، من بين الذين اختاروا البقاء، إلى العنف.

وفي انتهاك صارخ ومؤلم للقانون الدولي الإنساني، وردت تقارير عن هجمات على ١٨ من المستشفيات وسيارات الإسعاف، حيث توفي العديد من العاملين في مجال الصحة، فضلاً عن وقوع هجمات على ١٠ مدارس ومخيمات للنازحين داخلياً، ما أدى إلى انقطاع الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، ولا سيما للنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب. وإذا أضفنا أن الجهات الإنسانية التي ما زالت فاعلة تعمل بأقصى طاقتها وفي بيئة غير آمنة، فرمما يبدو أن الحالة قد وصلت إلى أسوأ ما يمكن. ولذلك فإن من شأن المواجهة على نطاق واسع أن تؤدي إلى أزمة إنسانية على مستويات كارثية، بالنظر إلى أنها قد تُعرض للخطر وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى ٣ ملايين إنسان يعيشون في المناطق المتضررة ويعتمدون، بالقدر الأكبر، على هذه المساعدة للبقاء على قيد الحياة. لا يمكننا أن نسمح بأن يحدث ذلك.

ونعتقد أن على المجلس مسؤولية لا يمكن تجنبها في إبداء الوحدة والوفاء بشكل حاسم بمتطلبات دوائر العمل الإنساني في سورية، والتي أعرب عنها السيد لوكوك بشكل واضح جداً،

لعملية سياسية موثوقة في حين لا يزال سكان إدلب يتعرضون لحملة عسكرية عنيفة؟ وكيف يمكننا أن نتمنى معا عودة اللاجئين ونشن هجوماً سيؤدي حتماً إلى فرار مئات الآلاف من السوريين؟ والواقع أن أي هجوم في إدلب سوف سيقضي على آفاق السلام في سورية، مع أن في الإمكان تحقيقه اليوم.

ولا سبيل إلى كسر حلقة المأساة السورية وتمهيد الطريق لإعادة الإعمار إلا بواسطة انتقال سياسي شامل، يتسم بالمصداقية ولا رجعة فيه. ويجب علينا أن نقدم دعماً جماعياً لجهود المبعوث الخاص الرامية إلى تنفيذ جميع عناصر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بما في ذلك تنفيذ مجموعة دستورية ذات مصداقية. ومن غير المقبول قطعاً عرقلة النظام المستمرة لعدة أشهر. ومن الضروري بالقدر نفسه أن يتمكن غير بيدرسن من مواصلة عمله في مجال تدابير بناء الثقة بالتوازي مع تهيئة بيئة محايدة وآمنة وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وأن يبدأ التحضير لإجراء الانتخابات. وتضطلع روسيا بدور رائد في جميع هذه المسائل جنباً إلى جنب مع النظام.

وبعد سنوات من خيبة الأمل التي منيت بها سورية في مجلس الأمن، فسيكون خطأ أخلاقياً وسياسياً كبيراً آخر أن نطوي صفحتها اليوم لننصرف عنها إلى مكان آخر، سواء كنا قد أجهدنا أم أصبحنا نفتقر إلى الشجاعة الكافية. وإذا اعتقدنا أننا قد تجاوزنا المأساة فسيكون ذلك خطأ جسيماً. ولأننا مقتنعون اليوم بأنه ربما تكون قد أتاحت لنا فرصة حقيقية لإنهاء النزاع للمرة الأولى خلال ثماني سنوات، وإن تكن فرصة ضيقة ومحدودة. ويجب علينا ألا نسمح بانسداد تلك النافذة. وذلك يعني أنه يجب علينا أن نتحمل، بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، مسؤوليتنا الجماعية عن التخلي عن الأساليب الجاهزة وأن نبني على القواسم المشتركة بيننا وأن نتمكن من تحقيق السلام في سورية في نهاية المطاف.

حماية سيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ومع ذلك، فإننا نشدد على أن ذلك لا يبرر بأي حال شن المزيد من الهجمات على المدنيين والمرافق الطبية والعاملين الطبيين والبنى التحتية الصحية الأساسية.

ونؤكد على أن هذه الأعمال انتهاك صارخ للقانون الدولي وهي يمكن أن تُصنّف، بسبب تعمدتها وأثرها على المدنيين، بوصفها جرائم حرب، بل ينبغي تصنيفها كذلك. كما أنّها تشكّل انتهاكاً لأحكام قرارات مجلس الأمن المختلفة مثل القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). ولذلك يحدونا الأمل في أن تخضع هذه الأعمال المستحقة للشجب إلى تحقيقات شاملة تحدد المسؤولين عنها وتعاقبهم على النحو الواجب.

ونشعر بالجزع أيضاً من أن التصاعد في العنف يبدو أنه قد أدى إلى تفاقم الضعف الشديد للملايين من النساء والأطفال في المنطقة، الأمر الذي يفرض بنا إلى تسليط الضوء على مسؤولية المجلس عن حمايتهم. ونشدد أيضاً على أهمية تلبية احتياجات مئات الآلاف من النازحين داخلياً المسجلين في الأشهر الأخيرة، ولا سيما من شمال حماة وجنوب إدلب، الذين هم في ملاجئ مؤقتة هشة في المناطق القريبة من الحدود التركية.

وبالنظر إلى الظروف الدقيقة التي تجمعنا جميعاً هنا اليوم، فإننا نحض الحكومة السورية وجميع الأطراف الفاعلة في النزاع على منع حدوث مزيد من التدهور في الحالة ومنع تحوّل إدلب من جديد إلى ساحة للربح وزعزعة الاستقرار، ولا سيما عندما تكون أرواح الملايين من المدنيين على المحك. إننا نشدد على أن ذلك يعني أساساً المحافظة على وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين تركيا وروسيا في أيلول/سبتمبر الماضي وتحديد التزام جميع الأطراف، وبخاصة الحكومة السورية، بعملية التسوية السياسية التي تروّج لها الأمم المتحدة، على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تُسهم الدول الضامنة لمسار أستانا وغيرها من البلدان ذات التأثير على الحكومة

باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجهات الفاعلة في الميدان. إن العواقب الإنسانية الخطيرة المحتملة التي وُصفت اليوم، والتي ندركها جميعاً، تبعث بالتأكيد على القلق. ومع ذلك، يجب أن تكون هي القوة الدافعة وراء وحدة المجلس من أجل: أولاً، وقف العنف الحالي والمطالبة بإنشاء ممر آمن للمساعدات الإنسانية بغية كفالة استمرار وصول المساعدة الإنسانية إلى المتضررين؛ وثانياً، تذكير الأطراف المتنازعة بأكثر الطرق الممكنة تأكيداً بالتزامها بحماية المدنيين، بما يتماشى مع معايير القانون الدولي الإنساني، وأنه يجب على أنشطة مكافحة الإرهاب أن تحترم هذه القواعد أيضاً؛ وثالثاً، ندعو إلى الوقف الفوري لاستخدام البنى التحتية المدنية، والهجمات عليها، مثل المنازل والمستشفيات والمدارس.

وفي الختام، تودّ الجمهورية الدومينيكية أن تكرر ما قيل هنا في ٣٠ نيسان/أبريل (انظر S/PV.8520). من الضروري مضاعفة الجهود الرامية إلى منع التصعيد العسكري في إدلب، الذي يؤثر أولاً وقبل كل شيء على حياة الملايين من المدنيين، ويُعرض للخطر التقدّم المحرز في العملية السياسية، وبما لا يقل أهمية، يلقي بظلال من الشك على قدرة الأمم المتحدة على منع استمرار المعاناة والقدرة على التوصل إلى حل سياسي مستدام وموثوق به للنزاع في الجمهورية العربية السورية.

وأختتم بالمطالبة بوقف قصف المدنيين، ووقفه الآن.

**السيد أوغاريللي (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، ونشكر مقدّمي الإحاطتين على المعلومات القيمة التي قدماها.

نتابع ببالغ الأسف والقلق تصعيداً آخر للعنف في إدلب والمناطق الأخرى في شمال غرب سورية، نتيجة للغارات الجوية المكثفة التي لا تميز بين المقاتلين والمدنيين. تدين بيرو بشدة الإرهاب وتؤمّن بأن الجماعات الإرهابية في إدلب وغيرها من المناطق السورية يجب أن تُقدّم إلى العدالة. كما نقر بالحاجة إلى



والمدارس، وغيرها من البنى التحتية المدنية، وأن تمتثل للالتزاماتنا بموجب القانون الدولي الإنساني بالحيولة دون تحمل المدنيين لوطأة القتال. كما أن الأطراف ملزمة بحماية الهياكل الأساسية المدنية، مثل المستشفيات والمدارس والمستودعات، وما إلى ذلك.

وكما أكدنا مؤخرًا، وبالنظر إلى هذه التوقعات القائمة، لا يمكن أن نبقى مجرد متفرجين. فالسلبية وانعدام الإرادة السياسية الحقيقية لوضع حد للأعمال العدائية في إدلب سيحولنا، بطريقة أو بأخرى، إلى مشاركين في المأساة الجارية في إدلب. ولذلك، يجب أن نتحلى بالثبات في تصميمنا على تسوية الحالة في تلك المنطقة التي من المفترض أنها منطقة منزوعة السلاح.

ونشجع على تحسين التعاون الروسي - التركي الرامي إلى تحقيق استقرار الحالة في إدلب، ونؤكد ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة المنظمات الإرهابية في سورية. ونشير إلى أنه لا يجوز لأحد تقويض فعالية التنسيق بين تلك الإجراءات الثنائية، الأمر الذي يمكن أن يجبط روح أستانا ويزيد من خطر التوترات، فضلًا عن تمزيق العملية السياسية في سورية وتشكيل اللجنة الدستورية.

في الختام، نود أن نردد ما قالته بعض الأصوات من داخل سورية التي دعت الأمم المتحدة إلى النظر في نشر فريق رصد محايد ومستقل في إدلب لضمان وقف جميع أعمال العنف ضد المرأة وتوثيق أي انتهاكات، ثم مقاضاة المسؤولين عنها ومعاقبتهم. ونعتقد أن هذا الإجراء يستحق الاهتمام الكامل من المجلس، حيث إنه يهدف تحديداً إلى حماية الشعب السوري من وقوع مذبحه محتملة تلوح في الأفق في إدلب. وندعو البلدان التي لها تأثير على الأحداث التي تتكشف إلى ممارسة الضغط اللازم على الأطراف لتفادي وقوع خسائر فادحة في أرواح الأبرياء، كما نشهد الآن في إدلب.

**السيدة فرونيتسكا (بولندا)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو ووكيل الأمين العام

السورية والمعارضة في تحقيق ذلك الهدف من خلال تعزيز مناخ من الاعتدال والهدوء والحوار والالتزام بتحقيق السلام وتجاه مستقبل البلد وشعبه.

**السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية)** (تكلم بالإسبانية):

نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. كما نشكر السيدة روزماري ديكارلو والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما الممتازين.

عندما انعقدت هذه الجلسة الثانية لمعالجة الحالة في إدلب، لم يسعنا إلا أن نتساءل عما إذا كان لنا أن نستعدّ لسيناريو أسوأ الافتراضات في إدلب وإذا كان على الأمم المتحدة أن تستعرض على وجه السرعة حالة استعدادها في حال اتخذت التطورات منحى مأساوياً ووجدنا أنفسنا مرة أخرى إزاء حالة مماثلة للحالة التي كانت في حلب، التي دمرتها الحرب تماماً. وتعتقد غينيا الاستوائية أن هناك في الواقع ما يدعو للقلق، حيث تبعث الزيادة في انتهاكات وقف إطلاق النار في منطقة تخفيف التوتر على القلق بشكل متزايد، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الحالة الإنسانية التي يواجهها المدنيون في إدلب، وزيادة في عدد الوفيات وحدوث موجة من التشرد، كما وصف كل من السيدة ديكارلو والسيد لوكوك.

إننا نواجه سيناريو مدمراً أيدت فيه آلاف الأسر والقرى تماماً، فيما تصل الجثث، على نحو ما تم تأكيده، إلى المستشفيات والمدارس يوميا، فضلا عن العدد الكبير من المشردين داخليا، والكثير منهم جرحى ويواجهون نقصا حادا في المستشفيات وفي وسائل الرعاية اللازمة لهم. والأسوأ من ذلك أن المستشفيات القليلة التي لا تزال قادرة على رعاية الجرحى تتعرض للهجوم باستمرار.

وندعو جميع الأطراف إلى أن تضع حدا فوراً لتصعيد التوترات في إدلب وإلى أن تبذل كل ما في وسعها لمنع استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان والمراكز الصحية



والطبية على الرغم من تعميم إحدائيات النظام العالمي لتحديد المواقع على الأطراف لضمان سلامة هذه الهياكل.

وتدين بولندا تلك الفظائع بأشد العبارات الممكنة، وتكرر دعوتها جميع الأطراف المؤثرة في الحالة على أرض الواقع، ولا سيما الدول الضامنة لمسار أستانا، إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وعدم ادخار أي جهد لحماية المدنيين.

وفي هذا الصدد، فإن الدول الضامنة لمسار أستانا لها دور خاص، وينبغي بالتالي أن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل التوصل إلى وقف تام للأعمال العدائية، لا سيما مع الأخذ في الاعتبار الأهمية الحاسمة لمذكرة التفاهم الموقعة بين روسيا وتركيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، والتي سبقت الإشارة إليها في هذه الجلسة. وعلينا واجب أخلاقي وقانوني يتمثل في أن نبذل قصارى جهدنا للتخفيف من معاناة المدنيين في سورية.

أود أن أحتتم بياني بالتأكيد على أن أي عمليات عسكرية - حتى تلك التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب - ينبغي أن تكون متوافقة تماما مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن منع إلحاق الضرر بالآلاف من المدنيين المحاصرين في خضم القتال ليس التزاما قانونيا فحسب، بل وأخلاقيا أيضا. ويجب أن يخضع من لا يمثلون للمساءلة.

ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري، ولا يزال التوصل إلى اتفاق سياسي تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) هو السبيل الوحيد نحو تحقيق السلام. ونتطلع إلى إنشاء لجنة دستورية، وهي الخطوة الأولى نحو بدء عملية سياسية حقيقية تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يحظى المبعوث الخاص للأمم المتحدة بيدرسن بدعمنا الكامل.

**السيد إيبو** (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يتقدم وفد بلدي بالشكر لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو ولوكيل

مارك لوكوك على إحاطتهما الإعلاميتين. وإنه لأمر مؤسف أن كلنا الإحاطتين الإعلاميتين تثيران بالغ القلق.

على مدى الأسبوعين الماضيين، تابعنا ببالغ القلق تصاعد الأعمال العدائية في منطقة تخفيف التوتر في شمال غرب سورية. والأطراف المنخرطة في المعارك الحالية هي القوات الحكومية السورية وحلفاؤها، فضلا عن قوات المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.

وأود أن أكون واضحة كل الوضوح: إن المدنيين يدفعون مرة أخرى أفدح ثمن. وقد سبق أن واجهنا أعمال تصعيد مماثلة في حلب والغوطة الشرقية. وتكرار تلك السيناريوهات هو ببساطة أمر غير مقبول. فالمعاناة الإنسانية المتزايدة في شمال غرب سورية لا تؤدي إلا إلى زيادة مأساة الشعب السوري، وهذا هو السبب الرئيسي الذي طالبنا من أجله بعقد جلسة اليوم.

وكما سبق أن قيل في هذه القاعة اليوم، فإننا رصدنا زيادة في عدد الغارات الجوية على محافظة إدلب وفي شمال حماة خلال الأسابيع الماضية. ولا بد لي من الإصرار والتأكيد على أن السكان المدنيين في المنطقة هم من يتعرضون لقصف شديد يوميا. كما أود أن أكون واضحة في أن الجماعات الإرهابية المدرجة على قائمة الأمم المتحدة قد كثفت هجماتها. وبما أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع السوري، فإن هذه الحالة يجب أن تتوقف.

فعلى مدى الأسبوعين الماضيين، أسفر العنف عن مقتل أكثر من ١٦٠ مدنيا. وتمثل الغارات الجوية على المراكز السكانية وعمليات القصف واستخدام البراميل المتفجرة، وكذلك استهداف المدنيين والهياكل الأساسية الإنسانية، وخاصة المدارس والمرافق الصحية، انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وهذا أمر غير المقبول، ولا سيما مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أنه في بعض الحالات وقعت هجمات على الهياكل الأساسية المدنية

على حد تعبير وزير الخارجية. "لدفن العملية السياسية إلى الأمام". ويأمل وفد بلدي أن توحيد أهم المسائل الملحة، مثل الحالة الإنسانية وإنشاء اللجنة الدستورية، آراء جميع الجهات الفاعلة في الأزمة السورية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعوة بلدي إلى التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية من خلال حوار شامل بين جميع أصحاب المصلحة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي ذلك الصدد، تؤكد كوت ديفوار على دعمها الكامل لجهود المبعوث الخاص غير بيدرسن الدؤوبة الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في سورية.

**السيد نينيزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نشكر السيدة ديكارلو والسيد لوكوك على إحاطتهما الإعلاميتين.

وبصراحة لدينا شعور بتكرار المشهد من جديد. لقد استمعنا كثيرا لهذه الأنواع من النداءات والنواح خلال تهدئة الحالة في الأحياء الشرقية من حلب والغوطة. ولكنني أتساءل لماذا لم تسارع اللجنة الثلاثية الإنسانية بالدعوة إلى عقد جلسة لمجلس الأمن حينما كان يدمر ما يسمى بالتحالف الباغوز والهجين. كان المدنيون يموتون آنذاك والغارات الجوية تدمر الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس. وماذا عن الرقة؟ لم يعبأ أحد تقريبا بمصير تلك المدينة، التي تم محوها تماما.

فلنتذكر ما حدث في الرقة. فهذا الأمر مفيد دائما، خاصة وأن الناس لا يحبون الاستماع إليه ويفضلون نسيانه. ونوصي بقراءة المنشور الذي أصدرته المنظمة الدولية لحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، بشأن الأحداث التي وقعت قبل عامين. لقد أثبت عملها الدقيق والمضني أنه نتيجة لآلاف الغارات الجوية والمدفعية العشوائية التي شنها ما يسمى التحالف وحلفاؤه، قُتل أكثر من ١٥٠٠ مدني ودُمر أكثر من ١١٠٠٠ مبنى ومنشأة للبنية التحتية. وتذكر أنه في ذلك الوقت، وصف

الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات عن التطورات المتصلة بالحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

لا تزال كوت ديفوار تشعر بالقلق إزاء التصعيد العسكري الجديد في محافظة إدلب، على الرغم من توقيع اتفاق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بين روسيا تركيا بشأن المنطقة المنزوعة السلاح، التي كانت تهدف إلى فصل الأقاليم التي يسيطر عليها المتمردون عن المناطق الخاضعة للحكومة وضمان وقف الأعمال العدائية في تلك المنطقة. ووفقا للأمم المتحدة، أدى ذلك الهجوم إلى تشريد حوالي ١٨٠.٠٠٠ شخص بين ٢٩ نيسان/أبريل و ٩ أيار/مايو، بما في ذلك سقوط العديد من الوفيات. وإن لم تنوخ الحذر، فإن موجة العنف الجديدة هذه تهدد بتقويض الجهود العديدة التي يبذلها المجتمع الدولي للتوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية وبتفاقم الحالة الإنسانية المقلقة بالفعل.

وفي هذا السياق، تدعو كوت ديفوار، التي تدين استمرار القتال واحتدامه، بما في ذلك عواقبه الوخيمة، الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية فورا في جميع أنحاء الأراضي السورية من أجل إعطاء عملية السلام فرصة للنجاح.

وفي ذلك الصدد، فإننا ندعو أطراف النزاع إلى التنفيذ الكامل للاتفاق الروسي - التركي بشأن المنطقة المنزوعة السلاح. ونحث جميع الأطراف بشكل خاص على احترام الالتزام بحماية المدنيين واحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ونشير إلى أن انتهاكاتهما يمكن أن تخضع للمقاضاة في المحاكم الدولية المختصة.

ويرحب وفد بلدي بالاجتماع الذي عقد في سوتشي يوم الثلاثاء ١٤ أيار/مايو بين وزير خارجية الولايات المتحدة ونظيره الروسي لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك مسألة سورية. ويحدونا الأمل في أن يفتح هذا الاجتماع مجالات أخرى للتشاور بهدف تحديد "سبل المضي قدما في سورية...."

الروسية بأعمال عدائية ضد المدنيين أو البنى التحتية المدنية. إن هدفنا هو القضاء على الإرهابيين، وهو ما يفضل بعض زملائي عدم الإشارة إليه. وندعو مرة أخرى الأمانة العامة والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، إلى عدم الإسراع بنشر معلومات غير مؤكدة عن وقوع إصابات بين المدنيين أو إلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية. فالمعلومات يجب أن تأتي من مصادر موثوقة وغير مسببة ويجب التحقق منها بدقة، بما في ذلك من خلال التحقق إن كانت الهياكل الأساسية التي يزعم إصابتها قد تعرضت لذلك خلال عملية لتفادي التضارب. ولكن كانت المعلومات تقدم إلينا مما يسمى بالمصادر الموثوقة، فعندما نسأل عن تلك المصادر فإنهم يرفضون رفضاً قاطعاً تسميتها. فهل هذا يتعلق مرة أخرى بذوي الخوذ البيض الأبطال؟

لقد حاولت الحكومة السورية ومثلو روسيا دائما منع العنف وتسوية الأوضاع سلمياً، عند الاقتضاء، حتى عندما تكون الجماعات المسلحة غير القانونية متورطة. وتمت استعادة السلام في معظم أراض الجمهورية العربية السورية من خلال هذا النوع من المفاوضات. غير أن هناك عاملاً معوقاً في إدلب - استمرار الأعمال العدوانية التي يقوم بها إرهابيو هيئة تحرير الشام، الأمر الذي أثار تصعيداً خطيراً للتوترات في المنطقة. ويواصل المسلحون مهاجمة المواقع التي تسيطر عليها الحكومة وقصف المناطق السكانية القريبة، التي يسقط فيها الضحايا من السوريين المدنيين والعسكريين. وعندما أبلغنا اليوم عن الأشخاص الذين قتلوا بالصواريخ، لسبب ما شعر أولئك المتكلمون بالخرج من الإشارة إلى أن المدنيين في حلب وحماة يقتلون بالصواريخ التي أطلقها إرهابيو هيئة تحرير الشام. وبالمناسبة، تلقى المركز الروسي للمصالحة بين الجانبين السوريين المتناحرين معلومات عملية أكدت من مصادر مستقلة أن إرهابيي جبهة النصرة يستعدون للقيام بعمل استنزافي كيميائي آخر في مدينة سراقب بهدف لوم دمشق على ذلك لاحقاً.

شركاؤنا الغربيون عملية الرقة بأنها ربما كانت أكثر الحملات الجوية العسكرية دقة في التاريخ، ولم يعترفوا بمسؤوليتهم عن مقتل سوى ١٥٩ شخصاً.

وعموماً، لقد حان الوقت لوقف استخدام المعايير المزدوجة حيال ما يجري في سورية. فعلى سبيل المثال، نسمع الكثير من المحاضرات عن الركبان، على الرغم من أن جميع المشاكل هناك مرتبطة بحقيقة أن المسلحين الذين ينتمون إلى جماعة مغاوير الثورة، بتواطؤ من الولايات المتحدة، يمنعون المشردين داخلياً من مغادرة المخيم طواعية ويقيدون حقوقهم. وعلى الرغم من ذلك، وحتى ١٥ أيار/مايو، غادر ١٢.٠٠٠ الركبان. ونأمل أن يغير زملاؤنا في الولايات المتحدة نصحهم غير البناء، أو الأفضل من ذلك، أن ينهوا احتلالهم غير الشرعي لهذا الجزء من الأراضي السورية ذات السيادة بأسرع ما يمكن. وعلى أي حال، لأن الدولة القائم بالاحتلال مسؤولة عسكان الأراضي المحتلة بموجب أحكام اتفاقيات جنيف. هذا ليس تسييساً لمسألة الركبان، لأن اتفاقيات جنيف هي الركيزة الأساسية للقانون الدولي الإنساني. وتحسباً لتعليقات محتملة بشأن ذلك، أود أن أقول إنه ما من حرب ضد الإرهاب تبرر الاحتلال.

وعلى عكس الركبان، لم نسمع أيًا من ألوان الوعظ والقلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية في مخيم الهول للمشردين داخلياً في شمال شرق سورية، الذي لا يخضع لسيطرة السلطات السورية. فالمخيم مكتظ بالسكان، وسكانه هم أساساً من النساء والأطفال الذين تنتهك حقوقهم، وهناك نقص كارثي في المساعدات الإنسانية. وبدلاً من العمل على إيصال تدفق مستمر لقوافل المساعدات الإنسانية من المناطق التي تسيطر عليها دمشق، تبذل محاولات لتوطيد عمليات الإيصال من خلال آلية عابرة للحدود غير شفافة.

إننا نرفض رفضاً قاطعاً الاتهامات بانتهاكات القانون الدولي الإنساني. لم يقم الجيش السوري ولا القوات الجوية

السوري في منطقة كفر زيتا والصقيلية، مما أسفر عن مقتل اثنين من السوريين وإصابة تسعة.

إن الاتحاد الروسي يؤكد التزامه المتواصل بالاتفاقات المعنية بالاستقرار في إدلب، بما في ذلك مذكرة التفاهم الروسية - التركية المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وتجري المفاوضات حالياً من خلال وزارتي الدفاع بين روسيا وتركيا بهدف تحقيق الاستقرار بقوة في شمال غرب سورية وتحييد التهديدات الإرهابية القادمة منها. ونود أن نؤكد بشكل خاص لعناية أولئك الذين يقرعون أجراس التحذير من حين لآخر إزاء ما يجري في إدلب، وإزاء تصرفات الجيش السوري ومؤيديه، أن المذكرة لا تتضمن أي إشارة على الإطلاق إلى وجوب حماية الإرهابيين. بل على العكس من ذلك، تؤكد المذكرة تصميم المشاركين فيها على مقاتلتهم. إننا نرفض النظر إلى الإرهابيين باعتبار أنه لا يمكن المساس بهم، وسنواصل مقاتلتهم على الرغم من تدمير بعض شركائنا. وبوجه عام، لدينا انطباع بأن الإرهابيين في إدلب، ببساطة، يحظون بتغطية ويُدخرون لأغراض شائنة. وتستند الحجة في ذلك إلى مسألة حماية المدنيين، الذين يساورنا نفس القلق بشأنهم مثل بقية المجلس، والذين أصبحوا رهينة للإرهابيين في إدلب.

وبدلاً من السعي من أجل خطة ضيقة أنانية في الجمهورية العربية السورية بهدف تغيير النظام، علينا أن نوحّد جهودنا لتحقيق استقرار الحالة في سورية، لكي نقضي سوياً على الإرهاب، ونعمل على استعادة العافية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، ونوفر المساعدة لعودة اللاجئين. وهنا أود أن أرد على اتهام زملائي الأمريكيين بأن روسيا أشاعت عدم الاستقرار في المنطقة. إن لدينا آراء مختلفة بشأن المنسب في زعزعة الاستقرار في المنطقة، ويواصل القيام بذلك. والمهم هنا هو منع أي تصعيد في الخليج الفارسي جراء تزايد الخلافات بين أمريكا وإيران. وهذا من شأنه أن يمكننا من المضي قدماً نحو توفير

وفي ٢٧ نيسان/أبريل، هاجم زهاء ١٣٠ إرهابياً مواقعاً دفاعياً للقوات الحكومية بالقرب من الصقيلية، في شمال غرب محافظة حماة. ورد الجيش السوري، لكنه تكبد خسائر قدرت بـ ٢٦ قتيلًا وأكثر من ٤٠ جريحًا. ونتيجة لهجمات إرهابية هيئة تحرير الشام، قتل ٢٢ جندياً سورية وأربعة مدنيين وأصيب حوالي ١٠٠ شخص في النصف الأول من شهر أيار/مايو وحده. وتشكل الأعمال الاستفزازية التي يقوم بها الجهاديون أيضاً تهديداً خطيراً لأمن القاعدة الجوية الروسية في حميميم ولحياة أفراد قواتنا. ويستخدم المقاتلون دوماً نظم إطلاق الصواريخ المتعددة وهجمات بالطائرات بدون طيار. وفي نهاية نيسان/أبريل وبداية أيار/مايو، على سبيل المثال، قصف الإرهابيون مرارا القاعدة الجوية بالهجمات الصاروخية، ودمرت ١٨ طائرة بلا طيار لدى اقتربها من قاعدة حميميم.

وفي الفترة من ٦ إلى ١١ أيار/مايو، رداً على هذه الهجمات والاستفزازات العدوانية من جانب إرهابية هيئة تحرير الشام، بما في ذلك استخدامهم لمنظومات قاذفات صواريخ متعددة والطائرات الهجومية بلا طيار، اضطرت قوات الحكومة، مدعومة من القوات العسكرية الروسية، إلى اتخاذ تدابير مضادة لإخراج الإرهابيين من المناطق التي استخدموها لقصف القاعدة الجوية في حميميم ومواقع الجيش السوري. لقد استهدفت الغارات الأهداف الإرهابية فقط على نحو ما أكدته المعلومات الاستخبارية. ونتيجة لذلك، تمكنا من تطهير المناطق التي كان يوجد بها أكبر تجمع للإرهابيين في الجزء الجنوبي من منطقة تخفيف حدة التوتر في إدلب. ومع ذلك، وحتى بعد أن عطل الجيش السوري أعمال المقاتلين العدائية النشطة، واصل إرهابيو هيئة تحرير الشام أعمالهم العدوانية. ففي ١٣ أيار/مايو، على سبيل المثال، هاجمت مفرزتان من الجماعات المسلحة غير المشروعة يبلغ مجموعها زهاء ٦٥٠ من المقاتلين بدعم من المدفعية و ١٠ دبابات وأربع مركبات مدرعة، مواقع للجيش

دعوة الأمين العام إلى جميع الأطراف بأن تحترم القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين، ويحث كذلك الأطراف في مذكرة تفاهم أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن تثبيت الاستقرار في منطقة تخفيف حدة التوتر بإدلب على التقيد بالالتزامات الواردة في المذكرة.

**السيد ما جاوشو** (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام ديكارلو ولوكوك على إحاطتهما الإعلاميتين.

إن الصين تراقب عن كثب الحالة في شمال غرب الجمهورية العربية السورية. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، وقعت روسيا وتركيا مذكرة تفاهم تؤكد تصميمهما على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغية الحفاظ على الاستقرار في شمال غرب الجمهورية العربية السورية. وفي الأشهر القليلة الماضية، شددت الجماعات الإرهابية قبضتها على إدلب، وهددت السلامة البدنية للمدنيين في المناطق التي تسيطر عليها، وشنّت هجمات متكررة على القواعد العسكرية الروسية والمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، مما أدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين، وتقويض الأمن الإقليمي بصورة خطيرة. إن المجتمع الدولي لن يتسامح مع مثل هذا العمل المتهور من جانب القوات الإرهابية. وتؤيد الصين القيام بهجمات مضادة رداً على الأعمال البشعة للجماعات الإرهابية. ونحن نعتقد أنه من أجل إحداث تحسن حقيقي للحالة في سورية، لا بد أن تعالج كل من الأعراض والأسباب الجذرية للمشكلة. وهنا أود أن أتناول النقاط الثلاث التالية.

أولاً، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ينبغي أن نواصل تعزيز عملية سياسية بقيادة سورية ومملوكة لسورية. وعلى الأمم المتحدة أن تواصل أداء دورها بوصفها القناة الرئيسية للوساطة، وأن تعالج الشواغل المشروعة لجميع الأطراف، بما فيها الحكومة السورية، بطريقة متوازنة. وتؤيد الصين الجهود المشتركة المبذولة لتعزيز إنشاء اللجنة الدستورية واستمرار الدور الهام لعملية أستانا. وفي هذا الصدد، نؤيد عمل المبعوث الخاص للأمين العام

تسوية سياسية جادة في جميع أنحاء المنطقة. فبدون ذلك، توشك المنطقة أن ترمي في هوة الفوضى.

وستواصل روسيا بذل جهودها الرامية إلى إعادة السلام إلى الجمهورية العربية السورية، بصفتها الوطنية، وبصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن، وعضواً في مجموعة أستانا الثلاثية. لقد بُدّل الكثير في إطار مجموعة أستانا الثلاثية أكثر من أي شكل آخر لضمان تخفيف حدة التوتر والحد من خطر الإرهاب، وتقديم المساعدة الإنسانية، والتحصين للعملية السياسية، الأمر الذي يكتسي أهمية خاصة في هذه المرحلة.

**السيد سيثول** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن الحالة الإنسانية في سورية. كما نشكر وكيل الأمين العام روزماري ديكارلو ومارك لوكوك على إحاطتهما الإعلاميتين.

تدين جنوب أفريقيا تصعيد أعمال العنف، ولا سيما في شمال غرب سورية، والخسائر التي لا مبرر لها في الأرواح البريئة. إن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، ولا سيما تدمير المدارس والمرافق الصحية، أمر غير مقبول ويجب إدانته بشدة. ومما يثير القلق أن نلاحظ أنه بالنظر إلى الزيادة الحادة في أعمال العنف، علق ١٦ وكالة إنسانية أنشطتها في المنطقة. إن الشعب السوري، ولا سيما في منطقة إدلب في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وتدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى التمسك بالقانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين، وتود أن تذكرهم بالتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

ونحث الأطراف المعنية على وقف الأعمال العدائية فوراً واتخاذ التدابير الضرورية لإتاحة استئناف الأنشطة الإنسانية. ونود أيضاً أن نشدد على أنه لا يمكن القيام بأعمال مكافحة الإرهاب على حساب أرواح المدنيين الأبرياء، وأنه لا ينبغي اتخاذ هذه التدابير إلا في إطار معايير القانون الدولي. ويؤيد وفد بلدي



الصياغة عن الحالة الإنسانية في مدينة إدلب وضواحيها. وأود هنا أن أتطرق بإيجاز إلى عدد من النقاط فيما يتعلق بالمسار السياسي للأزمة السورية.

دعا المشاركون في الصياغة بلجيكا، وألمانيا والكويت، إلى عقد هذا الاجتماع اليوم بسبب اقتناعهم التام بأن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية عن التصدي للأحداث المتسارعة في إدلب وضواحيها. ويعد هذا الاجتماع خطوة احترازية للحيلولة دون تدهور الوضع في إدلب. ونحن نؤيد الأمين العام ونتشاطر معه النداءات الأربعة التي وجهها الأمين العام أنطونيو غوتيريش مع دخول الأزمة السورية عامها التاسع. وهي كما يلي.

أولاً، حث جميع الأطراف على الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار الروسي - التركي في إدلب. وثانياً، احترام القانون الإنساني الدولي، وحماية حقوق الإنسان في حالة قيام أي طرف بعملية عسكرية. ثالثاً، ضرورة إيصال المساعدة الإنسانية على أساس مستدام. رابعاً، زيادة الدعم الدولي من أجل التوصل إلى حل سياسي يُلبّي التطلعات المشروعة للشعب السوري، وتدعم المبعوث الخاص، السيد غير بيدرسون في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و٢٠١٢ وبيان جنيف لعام (S/2012/522)، المرفق).

كما أكد ممثل بلجيكا الدائم بالنيابة عن المشاركين في الصياغة، فإننا إذ ندين الأعمال الإرهابية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية المتواجدة في إدلب، نؤكد بأن مكافحة الجماعات الإرهابية لا يمكن أن تعفي أي طرف من الأطراف المتحاربة من التزاماته بموجب القانون الدولي، بما في ذلك احترام مبادئ التمييز والتناسب والاحتراز وحماية المدنيين والأهداف المدنية.

ندين مرة أخرى الاستهداف المتعمد لجميع المناطق المأهولة بالسكان والمرافق الطبية في جميع أنحاء سورية. وندعو هنا الأطراف كافة إلى احترام قرارات المجلس المتعلقة بالهياكل الأساسية، ولا سيما القراران ٢٢٨٦ (٢٠١٦) المتعلق

إلى سورية في التشاور مع الأعضاء المعنيين في المجتمع الدولي في جنيف، وننتقل إلى إحراز مزيد من التقدم في المشاورات.

ثانياً، سيكون من الضروري مكافحة الإرهاب بحزم وضمن استقلال وسيادة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية من أجل إعادة الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلد في أقرب وقت ممكن. إن مكافحة الإرهاب جزء رئيسي من الحل للمشكلة السورية. وإذا لم يتم القضاء على الإرهاب لا يمكن أن يكون هناك سلام للشعب السوري، ولا أمن لبلدان المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يقوم بمواءمة المعايير، وتضييق الخناق بحزم على جميع الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة المجلس، ومواصلة توطيد الإنجازات التي تحققت في مجال مكافحة الإرهاب.

ثالثاً، يجب أن نأخذ في الاعتبار الكامل الحالة الإنسانية في جميع أنحاء سورية. ونثني على الأمم المتحدة والأطراف الأخرى ذات الصلة لما تقوم به من العمليات الإنسانية هناك. وينبغي تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع المناطق والسكان المحتاجين، ونؤيد أيضاً تدابير المساعدة الإنسانية المحددة الهدف في شمال غرب الجمهورية العربية السورية. وعلى المدى الطويل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد سورية على استعادة نظامها الإقتصادي والإجتماعي الأساسي، ودعم مشاركة شعبها في تنمية وبناء دولته.

ومنذ بداية الأزمة السورية، وفرت الصين للبلد الأغذية والخدمات الطبية، واللوازم المكتبية، والنقل العام، وتدريب الموظفين، وغير ذلك من أشكال المساعدة الإنسانية. وفي المستقبل، سوف نواصل تقديم مثل هذه المساعدة وهذا الدعم قدر استطاعتنا. والصين مستعدة للعمل مع الأعضاء الآخرين في المجلس لتعزيز التوصل إلى حل سياسي للمشكلة السورية، والتصدي بصورة مشتركة للتحديات الخطيرة المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتحديات الإنسانية.

**السيد المنيع** (الكويت: سيدي الرئيس، قبل لحظات، أدلى الممثل الدائم لبلجيكا ببيان، بالنيابة عن المشاركين في



أود أيضا، كما فعل زميلي ممثل الكويت، أن أقول بضع كلمات عن الصورة السياسية الأوسع.

بادئ ذي بدء، أود أن أكرر بأننا نواصل دعمنا الكامل لجميع الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص غير بيدرسن. وما زلنا مقتنعين بأنه لا يمكن أن يتحقق السلام والاستقرار المستدامين في سورية إلا عن طريق حل سياسي يركز على القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبالنفذ الكامل لجميع عناصره. إن تشكيل لجنة دستورية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة، ذات ولاية واضحة وإجراءات عمل شفافة تحت رعاية الأمم المتحدة، قد تأخر أكثر من اللازم وتمس الحاجة بشدة إلى ذلك بوصفه مقدمة للدخول في عملية انتقالية سياسية.

الملاحظة الثانية التي أود التطرق إليها، يجب على النظام السوري أن يبدأ بالوفاء بمسؤولياته. وهذا جزء لا يتجزأ من أي حل سياسي في المستقبل. فما دامت تُنتهك حقوق الإنسان الأساسية على نطاق واسع ويوميها؛ وما دام هناك عنف في سورية. وما دام المدنيون يُقتلون ويُحتجزون وتعسفا ويُعذبون ويُجرمون من الحصول على المساعدة الإنسانية؛ وما دما لا نرى أي مساءلة على تلك الأعمال؛ وما دام لا يوجد حل مستدام للأزمة السورية، سيتعين على المجلس إلى أن يبقى اهتمامه منصبا على الوضع في سورية. ومن الضروري للغاية تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحايدة يمكن أن يحدث فيها تغير سياسي.

سيطلب ذلك، أولا وقبل كل شيء، تغييرا في سلوك النظام السوري. في نهاية المطاف، يجب أن تتوقف انتهاكات القانون الإنساني الدولي وتجاوزات حقوق الإنسان. إذ أنه تقع على عاتق الحكومة السورية مسؤولية توفير ضمانات أمنية موثوق بها تمكن من عودة السوريين إلى بلدهم على نحو طوعي وآمن وبكرامة. وفي المقام الأول نشدد مرة أخرى على أن السياسات التي ينتهجها النظام السوري والمتمثلة في القمع والاضطهاد والظلم هي التي تُبقي على المشردين داخليا وعدم إمكانية عودة

بالمستشفيات والمراكز الصحية، و ٢٤٢٧ (٢٠١٨) بشأن حماية المدارس.

في الختام، نشدد على أهمية إحراز تقدم في عمل اللجنة الدستورية، مؤكدين على أن تكون اللجنة متوازنة وذات مصداقية وشاملة، وأن تضم كل أطراف المجتمع السوري. ونؤكد مجددا أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في سورية. بل إن الحل الوحيد هو الحل السياسي الذي يلي التطلعات المشروعة للشعب السوري، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف الصادر في عام ٢٠١٢، ويحافظ على وحدة سورية واستقلالها وسيادتها.

**السيد شولز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أيضا أن أبدا كلمتي بالإعراب عن الشكر لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، السيد مارك لوكوك والسيدة روزماري دي كارلو على إحاطتهما الإعلاميتين الشاملتين وأن كانتا مقلقتين.

بما أن ممثل بلجيكا أدلى ببيان باسم الأعضاء الثلاثة المشاركين في الصياغة، بلجيكا والكويت وألمانيا، سأقصر ملاحظاتي على هذه المسألة بالذات وأقول مرة أخرى أنه من غير المقبول إطلاقا استهداف الهياكل الأساسية المدنية. لقد دعمنا الناس في حماة وإدلب عندما كانوا تحت ضغط مزدوج من النظام والجماعات الإرهابية، من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية. وندرك بأن المرافق الطبية التي دعمناها قد تحولت إلى أنقاض، الأمر الذي أدى إلى وقوع وفيات ونزوح وعدم تقديم الرعاية الطبية للمدنيين.

نحن متحدون في رفضنا للجماعات الإرهابية من قبيل هيئة تحرير الشام. وهي ليست مشمولة باتفاق إدلب وهجماتنا تعرض للخطر رفاه الناس الذين تزعم بأنها تحكّمهم. ومع ذلك، فإن مكافحة الإرهاب، كما قال كثيرون بالفعل اليوم، لا يمكن أن تبرر بأي شكل من الأشكال الهجمات العشوائية على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. ولا تقلل عمليات مكافحة الإرهاب من مسؤولية الأطراف عن حماية المدنيين، ولا ينبغي لها أن تعرقل العمل الإنساني المحايد.

لأغراض عسكرية. وينبغي لجميع الأطراف أن تتقيد بالقانون الإنساني الدولي، وأن تنفذ بصدق وإخلاص القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). ومن المحبط حقاً أن نرى أن الحالة الراهنة في إدلب قد وصلت إلى مرحلة أصبح فيها الحل العسكري أكثر جاذبية من السعي إلى التوصل إلى تسوية سلمية.

ثانياً، يتعين على المجلس أن يواصل تذكير جميع الأطراف المعنية بالالتزام مجدداً باتفاق وقف إطلاق النار الروسي - التركي. وتعتقد إندونيسيا أيضاً أنه في غاية الأهمية بالنسبة أن يعمل الضامنون لاتفاقات آستانا والبلدان الأخرى التي لها تأثير على أطراف الصراع في المساعدة على منع المزيد من التصعيد وتيسير الدخول في حوار حقيقي من شأنه أن يفضي إلى تدابير ملموسة، بهدف استقرار الوضع في شمال غرب سورية. وثمة حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى أن تقوم جميع الأطراف بقطع التزام حقيقي بالسعي إلى التوصل إلى حل سياسي وإجراء المصالحة بين الأطراف.

ثالثاً، يود وفد بلدي أن يضمن أن التصعيد الحالي لن يحجب أو يعرقل تقدم العملية السياسية الجارية التي ييسرها المبعوث الخاص بيدرسن، بالتشاور الوثيق مع جميع الأطراف المعنية. لذلك، نود أن نعيد التأكيد على دعمنا القوي لعمله وأولوياته في النهوض بحل سياسي في سورية، على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وترى إندونيسيا أنه ما لم يتم التوصل إلى حل سياسي دائم للصراع، فإن حل الأزمة الإنسانية سيزداد صعوبة. وفي غضون ذلك، من المهم لجميع الأطراف تكثيف جهودها لضمان مضي الجهود الإنسانية في سورية قدماً من دون عائق. وفي الوقت الحالي، فإن اتباع نهج التسمية والفضح ليس هو الحل. من الواضح أنه لن يحقق لنا شيئاً، ولن يسهم في إنقاذ السوريين الأبرياء على أرض الواقع. ويجب أن نعمل معاً لإيجاد حلول. ولا يهتم المدنيون واللاجئون بالكلمات بل بالأفعال والإجراءات

اللاجئين إلى ديارهم. ولا تزال عمليات الاعتقال والتعذيب والقتل التي يقرها النظام تهيئ مناخاً يسوده الخوف. ويجب التحقيق في الجرائم والفظائع التي ارتكبتها جميع الأطراف خلال النزاع السوري، بما في ذلك الروايات المروعة التي تُروى عن القتل والتعذيب والعنف الجنسي والجرائم المرتكبة ضد الأطفال، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

أخيراً، قبل أن اختتم كلمتي، أود أن أضيف أن النظام السوري ما زال يمنع بشكل تعسفي وصول المساعدات الإنسانية إلى أكثر من مليون شخص يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرته. ونحث النظام السوري على السماح بوصول المساعدات الإنسانية الفورية وغير المعاقة والدائمة إلى جميع المحتاجين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إندونيسيا.

يود وفدي أن يشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك وروزماري دي كارلو على إحاطتهما الإعلاميتين.

إن إندونيسيا، شأنها شأن بقية الدول، تشعر بقلق بالغ إزاء تصعيد العنف في شمال غرب سورية، وهو عنف أدى إلى وقوع خسائر بشرية، ولا سيما في الأسابيع الأخيرة. وقد أثرت الحالة المتدهورة على قدرة العديد من السوريين على التمتع بحقوقهم الأساسية. وقد تضررت المدارس والمرافق الصحية، وُشرد حوالي ١٨٠.٠٠٠ شخص في الأيام العشرة الماضية وحدها. إن الحالة قائمة وكئيبة جداً على أرض الواقع، كما وصفها وكيل الأمين العام لوكوك، هناك حالة متفاقمة وأزمة إنسانية تلوحان في الأفق. وهذا أمر غير مقبول. وفي هذا السياق، أود أن أبرز بإيجاز ثلاث نقاط.

أولاً، يجب ألا يظل المدنيون أهدافاً وضحايا للعمليات العسكرية. وعلاوة على ذلك، يجب ألا تتعرض المرافق التعليمية والهياكل الأساسية الطبية، مثل المستشفيات، لهجمات مباشرة

الإنسانية التي ارتكبتها التحالف الأمريكي اللاشعري في بلدي بالتواطؤ مع الميليشيات العميلة له، وفي مقدمتها ما يسمى بقوات سورية الديمقراطية، بما في ذلك تدمير مدينة الرقة بالكامل، وقتل وتجنيد أهلها، الأمر الذي أكدته حتى منظمة العفو الدولية مؤخراً عندما قالت وأقتبس "إن هجمات التحالف الدولي حولت مدينة الرقة إلى أكثر المدن دماراً في التاريخ الحديث" انتهى الاقتباس، والجرائم المروعة التي شهدتها محافظة دير الزور، والتي أدت إلى إزهاق أرواح آلاف المدنيين وتجنيد عشرات الآلاف غيرهم، وبشكل خاص في منطقة الباغوز وقبل أيام في بلدة الشحيل وكذلك احتجاز عشرات آلاف من المدنيين السوريين رهائن بشرية في مخيم الركبان.

إن هذا النهج الانتقائي المعتمد من قبل بعض الدول الأعضاء، هو بمثابة وصفة إسعافية للمجموعات الإرهابية ولعرقلة جهود الدولة السورية وحلفائها الرامية لحماية السوريين ومكافحة الإرهاب، والتأليب والتجيش ضدها لرفع معنويات المجموعات الإرهابية وتقديم الحماية والغطاء السياسي لهذه المجموعات بغية استدامة النزيف واستمرار الابتزاز.

أعتقد أنه من المفيد لنا جميعاً ونحن نناقش الوضع في مدينة إدلب أن نعرض لواقع الحال هناك الذي يمكن تلخيصه بما يلي:

أولاً، إن ادلب هي محافظة سورية لا تقع في ألمانيا ولا في بلجيكا ولا في الكويت، وبالتالي فإن الدولة السورية هي المعنية بحماية إدلب وسكانها السوريين من الإرهاب، وواجب مجلس الأمن هو مساعدة الدولة السورية في هذا المضمار. سيدي الرئيس، مساحة إدلب هي ٦ آلاف و ٩٧ كيلومتر مربع، يعني ١٥ مرة ضعف مساحة مانتان، بأقسامها الخمسة، يعني نحن لا نتحدث عن مغاور وكهوف في جبال تورا بورا، نحن نتحدث عن مساحة واسعة من الأرض السورية تحتلها عصابات إرهابية وصفها مجلسكم الموقر بأنها جزء من القاعدة، هيئة تحرير الشام، أي القاعدة في الشام.

لإنقاذ أطفالهم. ويتعين علينا في المجلس أن نكون متحدين لإنقاذ حياة الناس. وللشعب السوري كل الحق في العيش بسلام وكرامة ودون خوف.

في الختام، نحض جميع الأطراف على التعاون بشكل كامل لضمان حماية ملايين الأشخاص في إدلب من أجل الإسهام في تحقيق الاستقرار الميداني في هذا الوقت المحفوف بالمخاطر. وفي شهر رمضان المبارك هذا، أناشد بكل تواضع ضبط النفس. لتكن هناك فترة توقف للقتال، يتمكن خلالها جميع المواطنين في إدلب من الإفطار بدون خوف مع وجود طعام على الطاولة، وليعم السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): أود بداية

أن أهنيكم ومن خاللكم بلدكم الصديق إندونيسيا على إدارتكم الناجحة لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. قد حافظت رئاستكم على الأمانة المناطة بها في الحفاظ فعلاً على الأمن والسلم الدوليين، واحترام أحكام الميثاق، وتجلى ذلك للتو في بيانكم الهام. رمضان كريم سيدي الرئيس.

إننا وعلى خلاف ما يتصوره البعض لا نعارض عقد هذه الجلسة العلنية، كونها تتيح الفرصة لنا ولعدد آخر من الدول لعرض حقيقة ما يجري في مدينة إدلب التي يسيطر عليها تنظيم هيئة تحرير الشام الإرهابي، إلا أننا نود في هذا الإطار التعبير عن تحفظنا إزاء المقاربات المسيسة التي تتبعها بشكل ممنهج بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وذلك من خلال طلب عقد مثل هذه الجلسات بشكل متكرر عندما تتخذ الحكومة السورية وحلفاؤها الإجراءات القانونية لحماية مواطنيها من ممارسات الجماعات الإرهابية. ذلك في الوقت الذي غضت فيه ذات الدول نظرها والتزمت الصمت إزاء جرائم الحرب والجرائم ضد

خامسا، يتخذ هذا التنظيم الإرهابي مئات الآلاف من المدنيين دروعا بشرية ويرتكب بحقهم أبشع الجرائم الممجية وينشر الموت والخراب والدمار ويستبيح المرافق المدنية، بما فيها المشافي والمدارس، التي حولها إلى ثكنات عسكرية ومراكز لاحتجاز وتعذيب وقتل كل من يرفض فكره التكفيري المتطرف وأحكامه الجاهلية، والأنكى من ذلك هو أن رعاة هذا التنظيم استحدثوا له ذراعا إجرامية إعلامية أسموها الخوذ البيضاء، تحظى برعايتهم وتفوز بجوائزهم الاستخباراتية.

سادسا، لم تقتصر جرائم هذا التنظيم الإرهابي على المناطق التي يسيطر عليها، بل امتدت لتطال المناطق المأهولة بالمدنيين في البلدات والمدن المجاورة بالقذائف والصواريخ العشوائية، التي أدت إلى استشهاد العشرات من المدنيين، وجلهم من النساء والأطفال، في مدن حلب وحماة واللاذقية ومحرده والسقيلية وغيرها من المناطق السورية الآمنة. ولم نسمع أي تحرك من حملة القلم الإنساني في هذا المجلس للمبادرة إلى الدعوة لعقد جلسة للمجلس لمناقشة هذا التطور اللاإنساني الخطير. هناك سؤال واحد فقط مشروع ينبغي أن نجيب عليه جميعا - سؤال واحد وليس ثلاثة أو ستة أو خمسة. سؤال يمكن أن يريح الجميع داخل هذا المجلس وخارجه. والسؤال هو: متى ستوقف حكومات بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن وخارجه عن رعاية الإرهاب في سورية؟ أثنى الزملاء، ممثلو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، على السياسة التركية في شمال غرب سورية. وهذا الثناء لوحده يُسقط أي مصداقية لكلامهم.

سابعاً، إن اتفاق خفض التصعيد في إدلب اتفاق مؤقت لا يمكن استدامته. هكذا هو الاتفاق بموجب تفاهات أستانا - مؤقت، ستة أشهر قابلة للتجديد. ويجب أن يدرك الجميع أن الحفاظ عليه يستوجب التزاما من النظام التركي بإنهاء احتلاله مساحات واسعة من المناطق السورية والوفاء بتعهداته التي قطعها للضامنين الروسي والإيراني وللمستضيف الكازاخي،

ثانياً، إننا متفقون جميعاً على أن مدينة إدلب وبعض المناطق المجاورة لها في شمال غرب سورية تخضع لسيطرة تنظيم هيئة تحرير الشام الإرهابي، أي تنظيم جبهة النصرة المدرج على قائمة مجلس الأمن للتنظيمات والكيانات الإرهابية بوصفه ذراع تنظيم القاعدة في سورية، هكذا يقدمون أنفسهم أولئك الذين يسيطرون على ٨٥ في المائة من إدلب.

ثالثاً، لقد استغل هذا التنظيم الإرهابي عدم وفاء النظام التركي بتعهداته بموجب اتفاق خفض التصعيد وتفاهات أستانا وسوتشي لفرض سيطرته على إدلب وخلق بؤرة إرهابية تبتز الدولة السورية. وهنا أشير رداً على ما تفضل به الزميل السفير البلجيكي باسم حامل القلم الإنساني، أقول بأنه لا يوجد هجوم عشوائي على المواطنين السوريين المدنيين في إدلب، بل هناك عمليات عسكرية تقوم بها قوات الجيش العربي السوري وحلفاؤه ضد كيان إرهابي مدرج على قوائم مجلس الأمن، هناك عمليات عسكرية لتحرير المدنيين السوريين في إدلب من استخدام تنظيم القاعدة في سورية لهم كرهائن بشرية. وما كان للإرهابيين الذين يحتلون إدلب أن يمارسوا ابتزازهم هذا للملايين من السوريين حسب وصفكم أنتم، لولا الدعم الذي تقدمه السلطات التركية لهذا التنظيم الإرهابي، ولولا تنكر السلطات التركية لتعهداتها بموجب تفاهات أستانا وسوتشي.

رابعاً، يضم هذا التنظيم الإرهابي في صفوفه عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين قامت حكومات دول معروفة لكم جميعاً وبعضها أعضاء في هذا المجلس للأسف بتجنيدهم واستقدامهم من جميع أنحاء العالم، لينضوا في تنظيمات إرهابية متعددة التسميات والولاءات كتنظيم "حراس الدين" و "جيش المهاجرين والأنصار" و "جيش تركستان الشرقية" وغيرهم، وهو الأمر الذي أكدته تقارير الأمم المتحدة ذات الصلة، وكل هذه التنظيمات لها أسماء لا علاقة لها بسورية لا من قريب ولا من بعيد، ولكن يحلو للبعض أن يسميهم أحياناً المعارضة السورية المسلحة المعتدلة.

بمصائر الشعوب وأرواحها واعتماد مقاربات موضوعية ومنطقية مبنية على إدراك كامل للحقائق والخيارات المتاحة والقيام، في الحد الأدنى، باستعادة الدول للمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يحملون جنسياتها، بدلا من ممارسة الأعباء سحب الجنسية والإدلاء بتصريحات مخجلة لا أخلاقية تعظ الحكومتين السورية والعراقية بالإبقاء على إرهابيي تلك الدول في ضيافتهما وتحمل وزر نتائج إرهابهم مجددا، بعد أن عانى البلدان لسنوات من شر إرهابهم. وهنا، أتوجه بالسؤال أيضا لهذه الدول التي تعظنا: هل أنتم مستعدون لاستعادة مواطنيكم المنغمسين في الأعمال الإرهابية في سورية، والكشف عن حكومات الدول التي جندتهم ومولتهم ودربتهم وسهلت عبورهم إلى سورية، وأفتت لهم باستباحة دماء السوريين؟ هل أنتم جاهزون لذلك؟

ننبه إلى ما لفتنا عناية أعضاء المجلس إليه مرارا حول عزم المجموعات الإرهابية المسلحة الإعداد لمسرحية كبيرة لانتقام الحكومة السورية باستخدام المواد الكيميائية السامة في إدلب. حيث تعمل هذه المجموعات على تليفق الأدلة وتدريب بعض أفرادها على التظاهر بأنهم قد تعرضوا لمواد سامة ليتم تصويرهم من قبل الشبكات الإعلامية المعروفة، ومن ثم اتهام الجيش العربي السوري بذلك، في تكرار لسيناريو ما حصل عدة مرات في الماضي.

ورغم أننا وجهنا مئات الرسائل في هذا الخصوص إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة المختصة بمكافحة الإرهاب وحظر انتشار الأسلحة الكيميائية، فإننا واثقون من جديد أن البعض في الأمم المتحدة لن يتردد في تبني روايات المجموعات الإرهابية المسلحة وتوجيه الاتهام للحكومة السورية، لا لشيء إلا لأن أجدات النفوذ داخل هذه المنظمة تفرض على هذا البعض أن يصبح شريكا في عملية ابتزاز الجمهورية العربية السورية واستهدافها مع حلفائها الذين يحاربون الإرهاب نيابة عنكم جميعا.

والكف عن دعم التنظيمات الإرهابية التي تنشط في إدلب ووقف ممارسات التتريك وبناء جدار جنوب مدينة منبج.

أمام هذا الواقع، نعتقد أن السؤال الذي يجب أن يُطرح هو: ما هي الخيارات المتاحة لمواجهة هذا التهديد الإرهابي؟ ولأبسط الأمر على البعض، دعونا نتخيل للحظة ما يلي: قيام تنظيم إرهابي يتبع للقاعدة يضم آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب بالسيطرة على مدينة دورتموند الألمانية وارتكاب جرائم جسيمة بحق أهلها واستهداف مدن دوسلدروف وبون وكولن، بالقذائف والصواريخ، أو قيام تنظيم مماثل بالسيطرة على مدينة أنتويرب البلجيكية، وقيامه بارتكاب جرائم جسيمة بحق أهلها واستهداف مدينتي غينت وبروكسل بالقذائف والصواريخ، أو قيام تنظيم ثالث مماثل بالسيطرة على مدينة العدلي في الكويت وقيامه بارتكاب جرائم جسيمة بحق أهلها واستهداف جزيرة البويان ومدينة الكويت بالقذائف والصواريخ. ولنتخيل قيام تنظيم رابع مماثل بالسيطرة على مدينة يونكرز، شمال نيويورك، وقيامه بارتكاب جرائم جسيمة بحق أهلها واستهداف مانهاتن وبروكلن وكوينز بالقذائف والصواريخ. ويمكن أن نطلب من السيد لوكوك أن يبعث مساعدات إنسانية إليكم في مجلس الأمن حتى تستمر الجلسات.

أمام هذه السيناريوهات التي لا نتمنى على الإطلاق حدوثها، ما هي الخيارات المتاحة لحكومات بلدانكم آنذاك لحماية المدنيين؟ أعتقد أن الجواب بسيط. إذ لن تقبل أي دولة على الإطلاق الرضوخ لهذا التهديد الإرهابي وتعريض حياة مواطنيها للخطر بانتظار ما ستؤول إليه الأعباء البعض السياسية والنفاق المغطى بالشعارات الإنسانية. ولن تسمح أي دولة بتاتا بأن يُسلب حقها السيادي والدستوري في الدفاع عن أرضها وعن مواطنيها. هذا الحق الذي كفله القانون الدولي والميثاق وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

إن إنهاء معاناة السوريين في إدلب يتطلب الكف عن النفاق والتسييس والتوقف عن الاستثمار في الإرهاب والتلاعب



أيضاً استخدام مكثف للبراميل المتفجرة. ويتعمد النظام استهداف المدنيين والمدارس والمستشفيات في تجاهل تام للحياة البشرية. وقد شرد حوالي ٢٤٣ ٠٠٠ شخص بالفعل، في حين ترتفع معدلات الهجرة صوب الشمال.

وفي ٤ أيار/مايو، هوجم مركز مراقبة تابع للقوات المسلحة التركية لهجوم، وأصيب فيه اثنان من موظفينا بجروح. ولا يمكن تبرير مثل هذه الأعمال بأي حال بوصفها جزءاً من مكافحة الإرهاب. وليس هناك من بلد يقدر الحاجة إلى مكافحة الإرهاب أكثر من تركيا. بيد أنه لا يمكن التضحية بالأشخاص الأبرياء باسم مكافحة الإرهاب. ولن يؤدي ذلك إلا إلى خلق بؤر جديدة للإرهاب والتطرف.

وقد وفّت مذكرة إدلب بمهدفها النهائي المتمثل في تسريع وتيرة العملية السياسية والتوصل إلى حل تفاوضي للأزمة في سورية. وهي توفر قوة دافعة جديدة للجهود السياسية. ويؤدي العدوان الأخير من قبل النظام إلى تعطيل العملية السياسية في وقت وصلنا فيه إلى المراحل الأخيرة من تشكيل اللجنة الدستورية.

وما زلنا نواصل التنسيق مع الاتحاد الروسي بغية الحفاظ على الوضع في إدلب بوصفها منطقة لوقف التصعيد وإنهاء انتهاكات النظام. ويستمر الاتصال الوثيق بين الرئيس أردوغان والرئيس بوتن لمناقشة التدابير التي يتعين اتخاذها لمعالجة الحالة الراهنة في الميدان. ويستمر أيضاً تبادل الآراء بانتظام بين وزير الخارجية ووزير الدفاع في تركيا وروسيا. ونتيجة للاتصالات على أعلى المستويات، عقد فريق عمل تركي - روسي اجتماعاً في أنقرة في اليومين الماضيين بهدف السيطرة على الوضع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب.

ويجب على بقية المجتمع الدولي أيضاً بذل كل جهد ممكن لضمان احترام النظام لوقف إطلاق النار. ويواصل النظام ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية في كثير من الأحيان. وكثيراً ما يتم تجاوز

ختاماً، إن الاستمرار في المتاجرة بالدم السوري وبمعاناة الشعب السوري، من خلال اختزال ما يجري في سورية بأنه مسألة إنسانية بحتة هنا أو مسألة إنسانية بحتة هناك، لن يثني حكومة الجمهورية العربية السورية، بدعم من حلفائها، عن ممارسة واجبها الدستوري والقانوني في مكافحة الإرهاب وحماية مواطنيها. المسألة الإنسانية شيء والمسار السياسي شيء ومكافحة الإرهاب شيء آخر تماماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لتركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام روزماري ديكارلو ومارك لوكوك على إحاطتيهما بشأن الحالة في إدلب. ونعرب عن تقديرنا وامتناننا لجميع موظفي المساعدة الإنسانية على جهودهم التي لا تكل. إن هؤلاء الأبطال المجهولين يوفرون خدمات تشكل شريان حياة للملايين السوريين المحتاجين.

وأود أن أكرر ما قيل مرات عديدة في هذه القاعة: إن شن هجوم عسكري واسع النطاق في إدلب سيؤدي إلى كارثة إنسانية كبيرة. وقد تمكنا، حتى الآن، من تجنب مأساة كبيرة بفضل مذكرة إدلب المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وقد حققت هدوءاً نسبياً في المحافظة. ومن المهم للغاية بالنسبة للملايين البشر في إدلب أن تظل الحالة كذلك. ومع ذلك، فإن الزيادة الكبيرة في انتهاكات وقف إطلاق النار من قبل النظام، مع تجاوز عددها في الأيام الأخيرة ٦٠٠ حالة منذ نيسان/أبريل، تبعث على الشعور بالقلق العميق. وأصبحنا نواجه كارثة تحدث بالفعل. فالعدوان الأخير من قبل النظام ربما يؤدي إلى تشريد مئات الآلاف من الأشخاص أيضاً. وينطوي ذلك على تهديدات إنسانية وأمنية خطيرة بالنسبة لتركيا وبقية أوروبا وما وراءها.

وبلغت الإصابات في صفوف المدنيين الناجمة عن هذه الهجمات العشوائية ما يزيد على ٥٠٠ شخص. وكان هناك



والإجابة واضحة. فلم يكن إنشاء منطقة تخفيف التوتر في إدلب إلا تدييرا مؤقتا وينحصر الهدف منه على حماية المدنيين وليس توفير ملاذ آمن للجماعات الإرهابية. ولا يجد من حق الحكومة السورية في مكافحة الإرهابيين في المناطق التي حددها مجلس الأمن، والتي يجب القيام بها بطبيعة الحال وفقا للقانون الدولي الإنساني. ولذلك، فإن إلحاق الهزيمة بالإرهابيين والإفراج عن المدنيين بذات القدر من الأهمية.

وعليه، فلا يمكن استمرار أو استدامة الحالة الراهنة في إدلب - التي تسمح باستمرار استخدام أخطر الجماعات الإرهابية لما يزيد على مليون من المدنيين دروعا بشرية وتواصل فرض سيطرتها على جزء كبير من أراضي دولة ذات سيادة وتنفذ عملياتها انطلاقا منها، بما في ذلك شن الهجمات على الأهداف العسكرية والمدنية وراء تلك المنطقة. ويمكن استمرار هذه الحالة الإرهابية من قتل المزيد من المدنيين. ويتناقض ذلك مع الهدف المحدد من إنشاء منطقة وقف التصعيد في إدلب. وينبغي أن نكون يقظين بما يكفي لعدم الخلط بين حماية المدنيين وحماية الإرهابيين. ويؤدي استمرار الحالة الراهنة في إدلب إلى زيادة عرقلة استعادة سيطرة الحكومة على جميع أراضيها وضمان سلامة وأمن جميع مواطنيها، ومنع عودة اللاجئين والمشردين داخلها، ويؤخر إعادة إعمار البلد ويعوق الحل السياسي، وهي جميعا أمور مترابطة بحكم طبيعتها.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى ضرورة الاحترام الكامل لسيادة سورية واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وعلى النحو المبين في البيان المشترك الصادر عن الدول الضامنة في الاجتماع الدولي بشأن سورية، المعقود في إطار مسار أستانا في نور سلطان في يومي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل، فليس لأي إجراء، أيا كان متخذوه، أن يقوض تلك المبادئ. وفي ذلك السياق، رفضت الدول الضامنة لمسار أستانا أيضا كل المحاولات الرامية إلى خلق واقع جديد على الأرض تحت ذريعة مكافحة

الخطوط الحمراء. ولا يمكننا أن نكرر الخطأ نفسه مرة أخرى. ولا شك أن عواقب التقاعس عن العمل هائلة. ويجب أيضا وقف عمليات القصف والهجمات البرية على الفور. ولا تزال إعادة الوضع إلى ما كان عليه أمر أساسي.

ونحن جميعا متفقون على أنه لا يوجد هناك حل عسكري للنزاع الدائر في سورية، وأن السبيل الوحيد لإنهاء النزاع يتمثل في عملية سياسية بوساطة الأمم المتحدة تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولا تزال تركيا والبلدان المجاورة تتحمل وطأة الأزمة الإنسانية في سورية، إلا أن وسائلنا وقدراتنا المتاحة ليست بلا حدود. وتقع على عاتق المجلس المسؤولية عن منع وقوع كارثة إنسانية. وقد حان وقت العمل. ويتطلب ذلك الوحدة والشجاعة والقدرة على الصمود. ولا ينبغي لنا أن نترك الشعب السوري تحت رحمة النظام.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل النظام، فإنني لا أعتبره ممثلا شرعيا للشعب السوري. ولذلك، فإنني لن أشرفه بالرد عليه.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الآن الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية):** تواصل جمهورية إيران الإسلامية، جنبا إلى جانب مع بقية الدول الضامنة لمسار أستانا، تأييد المحافظة على إدلب بوصفها منطقة لوقف التصعيد. ويستند ذلك النهج إلى الواقع والمبادئ الأساسية. وهناك عدد كبير من المدنيين ويجب إنقاذ حياتهم.

وفي الوقت نفسه، تظل هناك بعض الأسئلة. فهل يمكن أن تستمر هذه الحالة إلى ما لا نهاية؟ وهل يجوز للحكومة أن تسمح باستمرار سيطرة الجماعات الإرهابية المحددة على الصعيد الدولي على أراضيها. وهل يجوز للمجتمع الدولي السماح لهذه الجماعات الإرهابية بأخذ عدد كبير من المدنيين رهائن؟

تستهدف عمداً. ونحتاج أيضاً إلى معرفة ما إذا كانت آلية منع التضارب لا تعمل. ونحتاج إلى معرفة ما يتعين القيام به لوقف الهجمات على المستشفيات والمرافق الصحية والمدارس في المناطق التي يقيم فيها السكان العاديون وليس الإرهابيون؟ وما الذي يجري القيام به لوقف تلك الهجمات؟

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية للرد على الأسئلة المطروحة.

**السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية):** قبل عدة سنوات، كان هناك في حلب مشفى متطور جداً للعيون اسمه مشفى الكندي، وهو أهم مشفى لطب العيون في منطقة الشرق الأوسط. ادّعت بعض الحكومات الغربية أن الحكومة السورية قد قامت بقصف مشفى الكندي في حلب. عندئذ، سمحنا لممثل منظمة الصحة العالمية في سورية أن يذهب لزيارة هذا المشفى، وأن يعود إلينا بتقرير، إلينا وإليكم وإلى منظمة الصحة العالمية ولكل من يعنيه الأمر، بشأن حقيقة الأمر في مشفى الكندي في حلب.

ذهب ممثل منظمة الصحة العالمية إلى هناك بترتيبات خاصة مع الهلال الأحمر، آنذاك كانت منطقة شرق مدينة حلب لا تزال تحت سيطرة الإرهابيين، كما تذكرون. زار المشفى ثم عاد، وقال لنا ومنظمة الصحة العالمية إنه لا يوجد مشفى الكندي. هو دخل إلى بناية كلها إرهابيون، وأن المشفى قد أزيلت معالمه الطبية بالكامل. وبالمناسبة، الجهة أو الكيان الإرهابي الذي احتل مشفى الكندي هو نفسه جبهة النصرة التي نتحدث عنها في إدلب اليوم. هذه شهادة من ممثل أممي زار مشفى الكندي آنذاك.

وتكررت القصة عدة مرات. طبعاً، ذكر زميلي العزيز فاسيلي قصة تدمير المشافي في الرقة من قبل الطائرات الأمريكية، ولا أحد يتحدث عن هذا الأمر، لا حملة قلم إنساني ولا حملة

الإرهاب. عليه، وفي ذلك الصدد، يجب على الولايات المتحدة أن توقف فوراً وجودها غير القانوني في بعض المناطق السورية.

ومن ذلك المنطلق، يجب تقديم المساعدة إلى الحكومة السورية في تشكيل اللجنة الدستورية بتيسير من المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد بيدرسن، الذي نؤيد جهوده. ونحثه على مواصلة تعزيز مشاوراته مع الحكومة السورية.

وكما ورد في البيان المشترك المذكور أعلاه، فليس هناك حل عسكري للنزاع السوري، ويظل الخيار الوحيد هو عملية سياسية بقيادة سورية ويملك زمامها السوريون، بتيسير الأمم المتحدة. وإن للسوريين وحدهم الحق في تقرير مصير سورية في نهاية المطاف. ويجب علينا أن نؤيد تحقيق ذلك الهدف بصدق.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيدة بيرس (المملكة المتحدة):** أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكنني لا أعتقد أننا استمعنا إلى إجابة بشأن المستشفيات. وأود العودة إلى ذلك الأمر. ونحن في غاية الوضوح إزاءه. فنحن لا نؤيد الإرهاب أو الأعمال الإرهابية، ونتفق مع ممثل ألمانيا على ضرورة إدانة الهجمات على القواعد الروسية. ومع ذلك أود القول أن نظام الأسد لم يكن قائداً في مكافحة داعش أبداً. بل إن التحالف العالمي هو الذي طرد داعش من محافظة الرقة.

وتحدث السفير السوري أيضاً عن أن النظام السوري لا يتخذ سوى التدابير القانونية وأنه تقع على عاتقه مسؤولية حماية المدنيين في إدلب. ولذلك، فإنني أكرر السؤال: ما هي الإجابة فيما يتعلق بالمستشفيات؟ فإذا كانت الطائرات التابعة لروسيا وسورية فقط هي التي تحلق فوق إدلب، فما الذي يحدث فيما يتعلق باستهداف المستشفيات؟ أعتقد أننا بحاجة إلى المزيد من المعلومات. ونحن بحاجة إلى معرفة ما إذا كانت المستشفيات

على كل حال، لقد ذهبنا معه إلى آخر الطريق، كما يقول المثل في اللغة العربية، وقلنا له إننا موافقون أيها السيد الأمين العام أن تساعدنا في تحديد ما إذا استخدم الكيماوي أم لا في خان العسل، ونرجو أن يتم ذلك بالسرعة الكافية. تعرفون أن استخدام المواد الكيماوية يخضع لما يسمى chain of custody والتبخر وحركة الرياح، يعني من الممكن في خلال أيام أو ساعات أن تنتهي القصة وتختفي معالم الهجوم الكيماوي. ولذلك قلنا للسيد الأمين العام رجاء بالسرعة الكافية، as soon as possible بلغة شكسيير.

استغرق الأمر مع الأمين العام أربعة أشهر و ١١ يوماً - يا سعادة سفيرة بريطانيا - لكي يُرسل لنا الدكتور سيلستروم. as soon as possible أخذت من الأمين العام أربعة أشهر و ١١ يوماً لكي يرسل لنا الدكتور سيلستروم للتحقيق في ما جرى في خان العسل. وعندما وصل الدكتور سيلستروم إلى دمشق وكان في طريقه من الفندق إلى حلب - incidentally كما يقولون باللغة الإنكليزية، paradoxically، سموها ما تشاؤون - حدث هجوم آخر في غوطة دمشق بالكيماوي. فجاءت التعليمات من الأمين العام إلى الدكتور سيلستروم ألا يذهب إلى خان العسل بل إلى غوطة دمشق.

المهم في القصة - يا سعادة السفيرة - أن ما حدث في خان العسل في شهر آذار/مارس ٢٠١٣، حتى الآن، لم يتم التحقيق فيه ولم يتم الكشف عمّن قام به، رغم معرفة الجميع بهوية من قام بهذا الهجوم. ونحن بالذات قدمنا لكم عشرات الرسائل مع التفاصيل المملة بشأن هذا الموضوع والجهة التي استخدمت الكيماوي، وكيف دخل الكيماوي من ليبيا إلى إسطنبول، ومن إسطنبول إلى الحدود السورية ثم إلى حلب.

كُفوا عن طرح أسئلة تخرجكم لأن لدينا إجابات تُخرجكم جميعاً، ولدينا معلومات أكثر من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

قلم اجتماعي ولا فلسفي. عشرات المشافي في مدينة الرقة أيدت ودُمرت بالكامل. لا بأس، طالما أن الأمريكان هم من يقومون بهذا العمل، فلا بأس بذلك ولا مشكلة. ثم هناك الحكومة البريطانية التي رعت إنشاء وتشكيل هذا التنظيم الإرهابي الآخر المسمى "الخوذ البيضاء". وكانت مهمته الرئيسية فبركة مشاهد الكيماوي في سورية لاستدعاء عدوان عسكري أمريكي أو بريطاني أو فرنسي أو أيًا كان، أو ثلاثي كما يحبون أن يسمونه أحياناً، ضد بلادي.

بالمناسبة، سيدي الرئيس، ومن باب التثقيف فقط للزملاء الجدد الذين يحضرون أو يستمعون للمرة الأولى لقصة الكيماوي، في شهر آذار/مارس ٢٠١٣ حدث هجوم كيماوي على منطقة في ريف حلب اسمها خان العسل. آذار/مارس ٢٠١٣، أول هجوم كيماوي داخل سورية على قرية صغيرة اسمها خان العسل. سقط ضحية هذا الهجوم الإرهابي ١٨ جندياً سورياً وعدد من المدنيين. جاءني تعليمات بعد ساعات من حدوث الهجوم من عاصمتي بأن أبلغ الأمين العام، السيد بان كي - مون آنذاك، وأن نطلب مساعدته في: (أ) في ما إذا حدث هجوم واستخدام للكيماوي؛ (ب) من هي الجهة التي قامت بهذا الهجوم. هذا الكلام كان في عام ٢٠١٣. وها هو السيد بان كي - مون حي يرزق.

طلب مني منحه مهلة من الوقت. وبعد عدة ساعات اتصل بي، وكانت الساعة الحادية عشرة ليلاً في البيت. قال لي: بلغ حكومتك أنني مستعد لمساعدتكم في التحقيق فيما إذا استخدمت مادة كيميائية أم لا في الهجوم على خان العسل. أما (ب)، يعني تحديد هوية المرتكبين، فأنا أعتذر، أنا كأمين عام للأمم المتحدة لا أستطيع أن أساعدكم في ذلك. لماذا؟ لأن من تشاور معهم في هذا المجلس وخارجه كانوا يعرفون من الذي قام بالهجوم الكيماوي على خان العسل. ولا يريدون كشف هوية من استخدم الكيماوي آنذاك.

ولذلك، إذا وافتها منظمة الصحة العالمية أو أي هيئة أخرى للأمم المتحدة بمعلومات عن مصادر ما ناقشناه معها للتو واستطاعت أن تطلعنا عليها، فسنكون يمتنين كثيرا لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز حقاً. أود أن أقول شيئاً واحداً لزميلي السفير الروسي. أشكره على استفساراته عن منظمة الصحة العالمية. فهذا يوحي إلي بأننا ينبغي أن نجتمع مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره لكي نستفيض حقاً في ماهية مشكلة إزالة التعارض والإحداثيات، لأن من الواضح أنها مشكلة.

ولكني أود أن أقول لممثل سورية ما يلي: أولاً، إنني لا أشعر بالإحراج، وثانياً، لم أحصل على الضمانات التي طلبتها. وأود أن يُسجل في المحضر أنني لم أحصل على الضمانات التي طلبتها بشأن المدنيين في إدلب وحمائيتهم من الغارات الجوية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): طرحت ممثلة المملكة المتحدة سؤالاً ألمح إلى أنه يتعين على ممثل روسيا أن يجيب عليه. وكانت ممثلة المملكة المتحدة غائبة عن القاعة عندما ألقى بياني. ولديها سبب وجيه جداً للغياب، وأنا أعرف ذلك. ومع ذلك، أود أن أقول إننا أيضاً طرحنا هذا السؤال على ممثل منظمة الصحة العالمية، على سبيل المثال. طلبنا منه أن يوفينا بمعلومات عن البنى التحتية الطبية التي دُمرت وعن هوية المصدر الذي أخبره بذلك. وقد قوبل طلبنا برفض تام بذريعة أن ذلك يمكن أن يعرض للخطر الأشخاص الذين قدموا تلك المعلومات. ولذلك لسنا أقل اهتماماً من زميلتنا البريطانية بهذا السؤال.

وبالمناسبة، فقد ذكرت أيضاً في سياق الضربات الجراحية - أو الضربات غير الجراحية كما يُزعم - التي قيل إن القوات الجوية الفضائية الروسية قد نفذتها ضد أهداف في محافظة إدلب، أنها لا تمنى الحصول على الرعاية الطبية في روسيا. إنني بالتأكيد لا أتمنى لها أن تحتاج إلى أي نوع من الرعاية الطبية، لا قدر الله، ولكن أريدها أن تعرف أن هناك مرافق جيدة جداً في روسيا، إذا دعتها الحاجة إلى ذلك في أي وقت.